التقرير الاستراتيجي الفلسطيني

2020 - 2021

تحرير
أ. د. محسن محمد صالح

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

الفصل الخامس

المشهد الإسرائيلي

المشهد الإسرائيلي

مقدمة

شهدت "إسرائيل" في السنتين 2020–2021 حالة من غياب الاستقرار السياسي، تبعته حالة من الاستقطاب السياسي بين معسكرَين؛ المناهضين لبنيامين نتنياهو، والمؤيدين له. وقد أفرزت هذه الحالة تحالفات وانشقاقات حزبية غير مسبوقة في كثافتها في تاريخ النظام السياسي الإسرائيلي. يدل ذلك على مركزية شخص نتنياهو في المشهد السياسي الإسرائيلي، حتى بعد تشكيل حكومة جديدة في "إسرائيل" برئاسة نفتالي بينيت ويائير لابيد، فقد ظلّ حضور نتنياهو العامل الأساسي في تماسكها على الرغم من التباين السياسي، الأيديولوجي والاقتصادي، من حيث التوجهات والسياسات، بين مركباتها المختلفة.

وشهد المشهد السياسي حدثاً سياسياً تاريخياً تمثل في انضمام قائمة عربية، وهي القائمة العربية الموحدة United Arab List (Ra'am) للائتلاف الحكومي، حيث تُعدّ القائمة الموحدة عاملاً مهماً في بقاء الحكومة، مثل كل مركباتها، بيد أنه، هذه المرة الأولى في تاريخ النظام السياسي الإسرائيلي، تعتمد فيها حكومة إسرائيلية في بقائها على قائمة عربية. وعلى ما يبدو فإن القائمة الموحدة ستبقى لاعباً مركزياً في تشكيل حكومة قادمة، ما دام نتنياهو باقٍ في المشهد السياسي. إذاً، يمكن القول إن بقاء نتنياهو في المشهد السياسي، وتمسكه بالبقاء على الرغم من استمرار محاكمته، وفشله في تشكيل حكومة، وعلمه أن الليكود سيبقى في المعارضة في هذه الفترة على الأقل بسببه، سيكون عاملاً مركزياً في بلورة المشهد السياسي الداخلي في السنوات القادمة.

أولاً: المشهد الإسرائيلي السياسي الداخلي

تميّز المشهد الإسرائيلي في السنتين 2020–2021 باستمرار حالة عدم الاستقرار السياسي؛ الذي تمثل في جولتين انتخابيتين خلال آذار/ مارس 2020 – آذار/ مارس 2021، وتشكيل حكومة إسرائيلية جديدة في حزيران/ يونيو 2020 برئاسة نفتالي بينيت بالتناوب مع يائير لابيد.

1. انتخابات آذار/ مارس 2020:

جاءت انتخابات الكنيست الـ 23، في 2020/3/2، بعد فشل الليكود وحزب أزرق أبيض Blue and White في تشكيل حكومة في أعقاب انتخابات أيلول/ سبتمبر 2019، والتي جاءت بدورها بعد فشل الليكود في تشكيل حكومة في انتخابات نيسان/ أبريل 2019.

نجح حزب الليكود في انتخابات 2020 في زيادة تمثيله في الكنيست من 32 مقعداً إلى 36 مقعداً، وذلك على الرغم من أن الفترة التي سبقت الانتخابات شهدت تقديم لائحة اتهام ضدّ رئيس الحزب بنيامين نتنياهو من طرف المستشار القضائي للحكومة، وبدء جلسات المحاكمة في 2020/3/17. كلّ هذه التطورات في ملف نتنياهو الجنائي لم تُؤثر عليه، بل إن الليكود عزّز تمثيله البرلماني، كما استطاع تعزيز تمثيل كتلة اليمين (مجموع الأحزاب الداعمة لليكود) من 55 مقعداً في انتخابات أيلول/ سبتمبر 2019 إلى 58 مقعداً في هذه الانتخابات (آذار/ مارس 2020). وفي انتخابات أيلول/ سبتمبر 2019 حصل الليكود على 1,113,617 صوتاً، فيما حصل في انتخابات آذار/ مارس 2020 على 1,352,449 صوتاً، بمعنى أن الليكود زاد عدد المصوتين له بأكثر من 200 ألف صوت.[1] تجدر الإشارة إلى أن باقي القوائم في كتلة اليمين حافظت على قوتها تقريباً، وهذا يدل على أن القواعد الانتخابية لليكود هي قواعد ثابتة، وأن الحراك الانتخابي لقواعد اليمين يبقى بالأساس داخل المعسكر اليميني.

أما أهم الأسباب التي أسهمت في تعزيز قوة الليكود، فكانت العمل الميداني المكثف الذي قام به الليكود من أجل تحفيز القواعد الانتخابية اليمينية، وهي القواعد التي لم تصل لصناديق التصويت في الانتخابات السابقة، وتسويق فكرة أن الحكومة التي قد يُشكلها جانتس، ستكون من خلال دعم القائمة (العربية) المشتركة له، التي وصفها نتنياهو بأن ممثليها هم "داعمو الإرهاب"،[2] بالإضافة إلى نجاح نتنياهو في تشكيل وعي ناخبي اليمين؛ بأنه ملاحق قضائياً من أجل إسقاطه سياسياً، كما عزز من "حالة الضحية" التي ألصقها بنفسه. واستفاد من رغبة الكثير من قواعد اليمين في حسم الانتخابات من أجل منع الانتخابات الرابعة، وبالتالي، لم يجد اليمين عنواناً لحكومة مستقرة يهودية إلا من خلال التصويت لليكود.

في المقابل، حافظ حزب أزرق أبيض على تمثيله البرلماني في انتخابات آذار/ مارس 2020 بحصوله على 33 مقعداً، ولكنه بخلاف انتخابات أيلول/ سبتمبر 2019، إذ لم يعُد الحزب الأكبر في الكنيست، بعد حصول الليكود على 36 مقعداً. وقد ازدادت قوته بنحو 70 ألف صوت، في المقابل تراجعت الكتلة المعارضة لنتنياهو (أزرق أبيض، حزب "إسرائيل بيتنا Yisrael Beitenu"، وتحالف العمل – جيشر– ميرتس) من 52 مقعداً إلى 47 مقعداً.

أشارت انتخابات آذار/ مارس 2020 إلى انهيار حزب العمل Labor Party؛ فقد حصل أعضاء الحزب في التحالف على مقعدين فقط (اثنان لممثلي حزب العمل، واحد لجيشر Gesher، وأربعة لميرتس). وجاءت الخسارة الثانية للحزب بعد انشقاق جيشر عن هذا التحالف، وهو حزب كان من المفروض أن يجلب أصواتاً من قواعد اليمين من الشرقيين، غير أنه لم ينجح في ذلك، لا بل تراجع تمثيل حزب العمل عن انتخابات أيلول/ سبتمبر 2019. وهكذا حصل جيشر على مقعد من أصوات

قواعد حزب العمل وميرتس، وانشق بعدها، حيث أعلنت رئيسة الحزب عن انضمامها لكتلة اليمين الداعمة لنتنياهو، وهكذا رفعت تمثيل هذه الكتلة من 58 مقعداً إلى 59 مقعداً.

2. حكومة نتنياهو – جانتس:

بعد انتخابات الكنيست الـ 23 في آذار/ مارس 2020، بدأت أزمة جائحة كورونا تتفاقم في "إسرائيل"، وبدأت الحكومة الانتقالية برئاسة نتنياهو تتخذ إجراءات تصعيدية، حتى أعلنت عن إغلاق شبه تام منذ منتصف آذار/ مارس لجميع المؤسسات والمرافق، باستثناء تلك التي عرّفت كمرافق حيوية. الأمر الذي انعكس بدوره على الحالة الاقتصادية، حيث ارتفعت البطالة تدريجياً، ووصلت إلى ما يقارب 25%، وازداد الانفاق الحكومي بشكل غير مسبوق لمواجهة الأزمة وتبعاتها الاقتصادية.

تصدَّر نتنياهو، خلال الأزمة، المشهد الإعلامي والسياسي. وبما أن نتنياهو يمتاز بخطابه الديماغوجي، فقد أسهمت خطاباته المتلفزة شبه اليومية في زيادة خوف الناس من تبعات الأزمة وانتشار الوباء، واقترح إقامة حكومة طوارئ برئاسته كأفضل خيار للتغلب على هذه الأزمة التي وصفها بـ"العدو غير المرئي".[3] وقد اغتنم نتنياهو هذه الفرصة لتسويق نفسه، لا سيّما بعد أن كلّف رئيس "الدولة"، رؤوفين ريفلين Reuven Rivlin بني جانتس بتشكيل الحكومة، بعد حصوله على توصية من 61 عضو كنيست بما في ذلك أعضاء القائمة المشتركة الـ 15، مقابل حصول نتنياهو على توصية كتلة اليمين المؤيدة له (58 مقعداً).

بعد فشل جانتس في تشكيل الحكومة، بسبب رفض أعضاء كنيست من تحالف أزرق أبيض تشكيل حكومة بالاعتماد على أصوات القائمة المشتركة، انشق جانتس عن تحالف أزرق أبيض، وانضم إلى حكومة بالتناوب مع نتنياهو. برّر جانتس تشكيل الحكومة بحرصه على الدفاع عن المؤسسات الديموقراطية، ومنع مشروع الضم الذي كان في مركز الحملة الانتخابية لليكود بعد الإعلان عن "صفقة القرن" في بداية سنة 2020، ومواجهة تحديات جائحة كورونا.

لم تكن الخيارات أمام بني جانتس كثيرة بعد انسداد أفق انتخابات رابعة والدخول في أزمة تفشي جائحة كورونا، فقد سقطت إمكانية تشكيل حكومة مدعومة من القائمة المشتركة بعد إعلان ثلاثة أعضاء كنيست من أزرق أبيض رفضهم لهذا الخيار. كما سقطت إمكانية تشكيل حكومة "وحدة وطنية" بين أزرق أبيض والليكود في أعقاب معارضة لابيد وموشيه يعلون Moshe Ya'alon لذلك، بالإضافة إلى أن أزمة كورونا جعلت نتنياهو السبّاق والمبادر في تأطير الأزمة كـ"أزمة قومية" من الدرجة الأولى، تستوجب حكومة "وحدة وطنية" كما كان الحال عشية حرب حزيران/ يونيو 1967، بالإضافة إلى تعزيز قوة نتنياهو السياسية خلال الأزمة. دفع هذا المشهد المعقَّد جانتس إلى الانشقاق عن تحالف أزرق أبيض، والتباحث مع نتنياهو على حكومة يتبادل بها

الرجلان رئاسة الحكومة، مع تمثيل كبير لحزب أزرق أبيض المقلّص الذي يرأسه جانتس في توزيع الوزارات، بالإضافة إلى استعداده لدعم قانون يتيح لنتنياهو أن يكون في الحكومة (قائم بالأعمال في مرحلة التناوب) على الرغم من لائحة الاتهام.[4]

لم تستطع حكومة نتنياهو – جانتس الصمود أكثر من عام، لأن نتنياهو رفض إحداث تناوب مع جانتس على رئاسة الحكومة، معتقداً أنه إذا حلّ الكنيست وذهب إلى انتخابات جديدة سوف يضمن تشكيل حكومة من جديد. وفعلاً، في التصويت على الاقتراح لحلّ الكنيست في القراءة التمهيدية في 2020/12/2، أيَّد مشروع القانون 61 وعارضه 54؛ حيث صوَّتت القائمة المشتركة مع القرار ما عدا القائمة العربية الموحدة، برئاسة منصور عباس، امتنعت عن التصويت.[5] رأى جانتس هذا التصويت إشارة يرسلها لنتنياهو للوصول إلى تسوية حول الميزانية، حيث يرفض الليكود إقرار ميزانية 2021 وهو ما يريده جانتس.

كان موعد حلّ الكنيست معروفاً وينتظره الجميع، فقد كان الخلاف على ميزانية الحكومة هو التعبير الظاهر للأزمة، والتي أخفت بداخلها أزمات أخرى كما ذكرنا آنفاً. وظهرت الأزمة الجادة بين الليكود وأزرق أبيض في مسألة إقرار الميزانية العامة للدولة، والتي كانت من بين الأسباب المهمة التي جعلت كل طرف يُسوِّغُ انضمامه إلى ائتلاف مع الطرف الآخر. فقد طالب الليكود بإقرار ميزانية لعام واحد، بينما طالب حزب أزرق أبيض بإقرار ميزانية لمدة عامين. وكان هذا الخلاف نابع من عدم ثقة أزرق أبيض ببنيامين نتنياهو، حيث رأى أن الهدف من إقرار ميزانية لعام واحد؛ هو نيّة نتنياهو للتنصل من اتفاقه مع جانتس، على التناوب على منصب رئيس الحكومة.

تبقى أزمة إقرار الميزانية نقطة توتر واحدة حدثت داخل الحكومة، وعلى الرغم من أنها الذروة في علاقات التوتر داخل الحكومة، إلا أن هنالك ملفات أخرى أسهمت في تعزيز ذلك التوتر. فعلى سبيل المثال، الموقف من الجهاز القضائي وسلطات فرض القانون؛ إذ يتعرضون لهجوم مستمر من طرف نتنياهو ووزراء وأعضاء كنيست من الليكود، في حين يقف حزب أزرق أبيض مدافعاً ومنافحاً عن هذه الأجهزة، لا سيّما وأن وزير القضاء حينها، آفي نيسنكورن Avi Nissenkorn، كان من حزب أزرق أبيض وقد صعّد نتنياهو والليكود من مهاجمة هذه السلطات بشكل كبير خلال تحالفه مع جانتس، مما زاد التوتر بين الطرفين، حيث تمّ مهاجمة وزير القضاء نفسه، وكانت التصريحات الهجومية بين الطرفين توحي بأن الحديث لا يدور عن كُتل داخل الحكومة، بل عن حكومة ومعارضة بينها خصومة سياسية وأيديولوجية شديدة. كما ظهر التوتر بين الأطراف في عدم إشراك نتنياهو لجانتس، وهو وزير الدفاع ورئيس الحكومة المناوب، وجابي أشكنازي Gabi Ashkenazi وهو وزير الخارجية، في الاتفاق مع دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث تفاجأ الرجلان من إعلان الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب عن عقد علاقات ديبلوماسية وتطبيع بينهما. ولم يصل الأمر إلى هذا الحد، بل برّر نتنياهو هذا الأمر بأنه خاف أنه إذا شارك الرجلين

بسرٍّ المباحثات حول الاتفاق فإنه سيفشل، لأنهما كانا سيسرِّبان موضوع الإعلان عنه قبل الموعد، واصفاً إياهما بأنهما قد "يتحدثان بصورة غير مسؤولة مع مقربين لهما" حول الاتفاق.[6] والحقيقة أن نتنياهو لم يشركهم بالاتفاق لأنه أراد أن يحتفظ لنفسه بهذا الإنجاز، وتسجيله كإنجاز شخصي له، وهذا ما قد يوظفه جيداً في انتخابات قادمة في "إسرائيل". وفي السياق ذاته، حدث توتر بين الليكود وأزرق أبيض في أعقاب تصريحات أشكنازي، وزير الخارجية، الذي أعلن فيها أن موضوع الضم لم يعُد موجوداً على الطاولة، وأنه بدل مرحلة الضم، بدأت مرحلة التطبيع مع الدول العربية، وهو التصريح الذي أثار حفيظة أعضاء من حزب الليكود، الذين يؤكدون مراراً، وبينهم نتنياهو، أن الضم لم يكن ثمناً لـ"اتفاق السلام" مع الإمارات، بل تمّ تأجيله. وهذا الموضوع عُدَّ آنذاك مهماً لليكود، لأن شرعيته السياسية في أوساط جزء من قواعده الانتخابية كانت تتمثل في وعوده بالقيام بضمٍّ مناطقٍ في الضفة الغربية.

انتهت حكومة نتنياهو – جانتس لهذه الأسباب، ويبقى السبب الأساسي والأهم هو قرار نتنياهو بعدم التنازل لجانتس عن منصب رئاسة الحكومة ضمن اتفاق التناوب، واعتقد نتنياهو أنه يستطيع تفكيك الحكومة ومنع جانتس من منصب رئاسة الحكومة، والذهاب إلى انتخابات جديدة متسلحاً بإنجازه بتوقيع اتفاقيات تطبيع مع دول عربية، والتي اعتقد أنها ستضمن له تركيب حكومة بدون اتفاق تناوب مع حزب آخر.

3. انتخابات آذار/ مارس 2021:

تميزت الانتخابات الإسرائيلية في 2021/3/23 بتراجع نسبة التصويت العامة من 71.5% إلى 67.4%. بيد أن التراجع الكبير كان في المجتمع الفلسطيني، حيث تراجعت النسبة من 65% في انتخابات آذار/ مارس 2020 إلى 45% في انتخابات آذار/ مارس 2021[7] (انظر جدول 5/1). ويعود هذا التراجع إلى الأسباب التالية:

أ. تفكيك القائمة المشتركة، حيث أسهم ذلك في تراجع نسبة التصويت في المجتمع الفلسطيني بشكل كبير، مما انعكس على نسبة التصويت العامة.

ب. حالة اللا مبالاة التي أصابت المجتمع الإسرائيلي جراء تكرار دورات الانتخابات؛ حيث أجريت أربع دورات انتخابية خلال عامين، وأصبحت "إسرائيل" أكثر دولة "غربية" برلمانية غير مستقرة سياسياً بمعدل عدد الدورات الانتخابية.

ج. عدم الثقة بالقدرة على تغيير الخريطة السياسية، من حيث ما يمكن توقعه من هذه الانتخابات، مما دفع الكثيرين لعدم التصويت في هذه الدورة.

د. تداعيات جائحة كورونا والأزمة الاقتصادية التي رافقتها، والتي أسهمت في عزوف الناس عن التصويت.

جدول 5/1: نتائج انتخابات الكنيست الـ 24 مقارنة بالكنيست الـ 21، و22، و23[8]

اسم القائمة*	الكنيست الـ 24 (2021/3/23)		الكنيست الـ 23 (2020/3/2)		الكنيست الـ 22 (2019/9/17)		الكنيست الـ 21 (2019/4/9)	
	عدد الأصوات الصالحة	عدد المقاعد	عدد الأصوات الصالحة	عدد المقاعد	عدد الأصوات الصالحة	عدد المقاعد	عدد الأصوات الصالحة	عدد المقاعد
الليكود	1,066,892	30	1,352,449	36	1,113,617	32	1,140,370	35
يش عتيد / "يوجد مستقبل"	614,112	17	–	–	–	–	–	–
شاس	316,008	9	352,853	9	330,199	9	258,275	8
أزرق أبيض**	292,257	8	1,220,381	33	1,151,214	33	1,125,881	35
يمينا (اتحاد اليمين: نيسان 2019)	273,836	7	240,689	6	260,655	7	159,468	5
العمل	268,767	7	–	–	–	–	190,870	6
يهود التوراة (يهدوت هتوراة)	248,391	7	274,437	7	268,775	7	249,049	8
"إسرائيل بيتنا"	248,370	7	263,365	7	310,154	8	173,004	5
الصهيونية الدينية	225,641	6	–	–	–	–	–	–
القائمة المشتركة (الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (حداش)، والتجمع الوطني الديمقراطي (بلد)، والجبهة العربية للتغيير	212,583	6	–	–	–	–	–	–
"أمل جديد"	209,161	6	–	–	–	–	–	–
ميرتس	202,218	6	–	–	–	–	156,473	4
القائمة العربية الموحدة	167,064	4	–	–	–	–	–	–
القائمة المشتركة (الموحدة، وحداش، والتجمع، والتغيير)	–	–	581,507	15	470,211	13	–	–
التغيير وحداش	–	–	–	–	–	–	193,442	6
الموحدة وبلد	–	–	–	–	–	–	143,666	4
العمل – جيشر – ميرتس	–	–	267,480	7	–	–	–	–
العمل – جيشر	–	–	–	–	212,782	6	–	–
المعسكر الديموقراطي (ميرتس، و"إسرائيل ديموقراطية"، والحركة الخضراء	–	–	–	–	192,495	5	–	–
كُلنا***	–	–	–	–	–	–	152,756	4
عدد الذين يحق لهم الاقتراع	**6,578,084**		**6,453,255**		**6,394,030**		**6,339,729**	
مجموع الأصوات الصالحة	**4,410,052**		**4,553,161**		**4,310,102**		**4,309,270**	

* هناك بعض الاختصار في أسماء القوائم والأحزاب وتحالفاتها، لمحاولة تجنّب تعقيد الجدول.

** قام حزب يش عتيد Yesh Atid بحلّ نفسه رسمياً قبيل انتخابات نيسان/ أبريل 2019، وأعلن انضمامه إلى حزب أزرق أبيض.

*** قام حزب كُلنا Kulanu بحلّ نفسه رسمياً قبيل انتخابات أيلول/ سبتمبر 2019، وأعلن انضمامه إلى حزب الليكود.

نتائج انتخابات الكنيست الـ 24، 2021/3/23

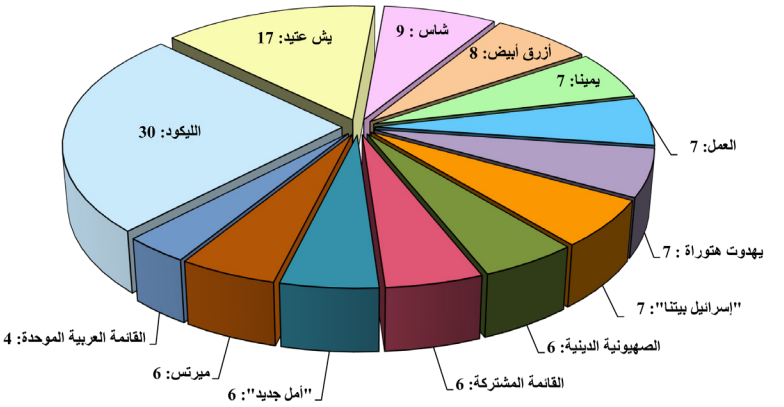

نتائج انتخابات الكنيست الـ 23، 2020/3/2

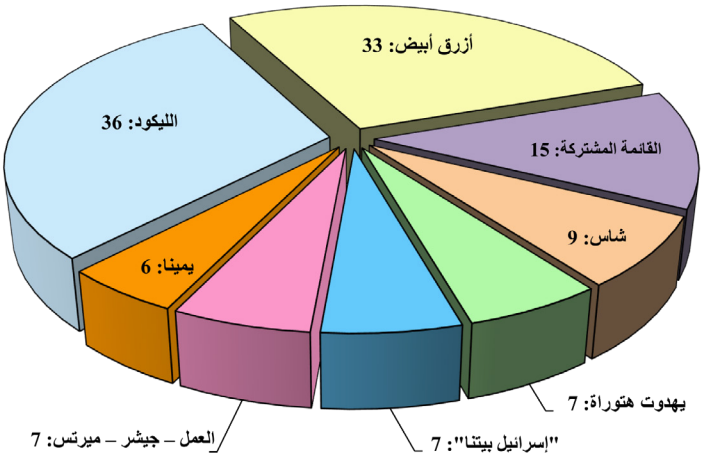

تميزت هذه الانتخابات أيضاً بعدد القوائم الفائزة في الانتخابات، والتي نجحت بتجاوز نسبة الحسم، حيث فازت 13 قائمة مقابل 8 قوائم في انتخابات 2020. وهذا يدل على حالة التفكك في المشهد السياسي الإسرائيلي؛ فالقائمة المشتركة تفككت لقائمتين، وكتلة يمينا Yemina إلى اثنتين (يمينا والصهيونية الدينية)، وانشق جدعون ساعر عن الليكود مكوناً حزباً جديداً، وتفكك تحالف أزرق أبيض إلى حزبين (أزرق أبيض و"يوجد مستقبل")، وتفكّك تحالف حزب العمل إلى قائمتين من جديد (العمل وميرتس)، وهذا يدل على أن التكتلات التي كانت في انتخابات آذار/ مارس 2020، كما التفكك في انتخابات آذار/ مارس 2021 لم ينقذ "إسرائيل" من معضلتها السياسية الموجودة فيها منذ انتخابات نيسان/ أبريل 2019.

حصل الليكود في انتخابات أيلول/ سبتمبر 2019 على 1,113,617 صوتاً، فيما حصل في انتخابات آذار/ مارس 2020 على 1,352,449 صوتاً، بمعنى أن الليكود ارتفع عدد المصوتين له بأكثر من 200 ألف صوت. وفي انتخابات آذار/ مارس 2021، تراجع عدد مصوتي الليكود إلى 1,066,892 صوتاً، أي أن الليكود تراجع نحو 300 ألف صوت عن الانتخابات السابقة. وحصل الليكود في هذه الانتخابات على 24.2% من الأصوات، مُمثَّلاً في 30 مقعداً، أي أقل بـ 6 مقاعد عن انتخابات آذار/ مارس 2020.[9] ويمكن إرجاع سبب تراجع الليكود إلى العوامل التالية:

أولاً: انشقاق جدعون ساعر عن الليكود في نهاية سنة 2020 مكوِّناً حزباً جديداً "أمل جديد New Hope". وانشق مع ساعر الكثير من قيادات الليكود على المستوى القُطري، مثل الوزير زئيف ألكين Ze'ev Elkin، وقيادات على المستوى المحلي. وأسهم هذا الانشقاق في خسارة الليكود لأصوات كثيرة، حيث تنافس ساعر وحزبه على القواعد الانتخابية نفسها لليكود.

ثانياً: عزوف الناس عن التصويت، حيث تراجعت نسبة التصويت العامة بنحو 4%، وهذا لا بدّ أنه أسهم في فقدان الليكود عدداً لا بأس به من الأصوات.

ثالثاً: الأزمة الاقتصادية التي تعيشها "إسرائيل" جراء جائحة كورونا، واتهام نتنياهو بسوء إدارته للأزمة، أسهمت في تراجع قطاعات اجتماعية ضعيفة من التصويت له لصالح حركة شاس Shas؛ التي زاد تمثيلها بمقعد واحد.

وهذا الأمر يأخذنا إلى الحزب الجديد الذي أسسه جدعون ساعر المنشق عن الليكود "أمل جديد"، والذي تآكلت شعبيته تدريجياً منذ تأسيسه، فبعد التأسيس تنبأت استطلاعات رأي حصوله على نحو 20 مقعداً،[10] حيث أعلن ساعر بأنه يطرح نفسه كمرشح لرئاسة الحكومة. ثم مع اقتراب موعد الانتخابات تآكلت شعبيته حتى وصلت في الانتخابات إلى 6 مقاعد. وحصل الحزب على 4.7% من الأصوات، أي نحو 209 آلاف صوت، وهي الأصوات التي على ما يبدو أُخِذ أغلبها من حزب الليكود، الذي تراجع كما ذكر سابقاً بنحو 300 ألف صوت.

بعد تفكك تحالف أزرق أبيض، في أعقاب دخول رئيس التحالف بني جانتس لحكومة نتنياهو، بقي من هذا التحالف حزبان خاضا الانتخابات، هما حزب أزرق أبيض برئاسة جانتس، وحزب "يوجد مستقبل" برئاسة يائير لابيد. وحصل حزب "يوجد مستقبل" على 17 مقعداً، فكان الحزب الثاني من حيث التمثيل البرلماني، وحصل الحزب على 13.9% من الأصوات، أي نحو 614 ألف صوت. في حين حصل حزب أزرق أبيض على نحو 292 ألف صوت، أي بنسبة 6.6% من الأصوات الصحيحة، مُمثَّلاً في 8 مقاعد في الكنيست. وهذا يعني أنهما مجتمعَيْن حصلا على أقل مما حصل عليه التحالف في انتخابات 2020، حيث حصل على نحو 1.2 مليون صوت، وهذا يؤكد على

انتقال الكثير من مصوِّتي التحالف السابق إلى الأحزاب الأخرى، مثل حزب العمل وحزب ميرتس بالأساس، بالإضافة إلى تراجع نسبة التصويت عموماً والتي أثّرت سلباً على الجميع.

حصلت حركة شاس برئاسة أرييه درعي Aryeh Deri على نحو 316 ألف صوت بمعدل 7.2% من الأصوات، وفي الانتخابات التي سبقتها، حصلت شاس على نحو 353 ألف صوت بمعدل 7.7% (9 مقاعد)، أي أن الحركة حافظت على تمثيلها على الرغم من تراجع عدد المصوِّتين لها، ويعود ذلك لتراجع نسبة التصويت في المجتمع الإسرائيلي، ولكنها في المجمل حافظت على أغلب قاعدتها الانتخابية، وهو ما يميّز الأحزاب الدينية الحريدية، حيث إن قواعدها ثابتة إلى حدٍّ ما.

أما حزب يهود التوراة (يهدوت هتوراة) (*Yahadut HaTorah*) United Torah Judaism، فقد حصل في الانتخابات على نحو 248 ألف صوت بمعدل 5.6% من الأصوات، بينما حصل في الانتخابات التي سبقتها على 274 ألف صوت، مُمثَّلاً بـ 7 مقاعد، أي أنه حافظ على عدد مقاعده، على الرغم من تراجع عدد الأصوات. وهو ما ينطبق على حركة شاس التي لم تخسر الكثير من المصوِّتين، على الرغم من أن الحزب زعم أنه كان يستطيع الحصول على عدد أكبر أو شبيه بالعدد السابق، لولا الدعم الذي حصل عليه حزب الصهيونية الدينية من طرف نتنياهو، مما أدى إلى تصويت قسم من مصوِّتي الحركَتَين (شاس ويهدوت هتوراة) لحزب الصهيونية الدينية.

استطاع حزب الصهيونية الدينية الذي يشمل تحالف حركة "قوة يهودية Jewish Power" الكهانية (نسبةً إلى مئير كهانا Meir Kahane) أن يحصل على نحو 226 ألف صوت، بمعدل 5.1% من الأصوات، وقد عَمِل نتنياهو كثيراً على بناء هذا الحزب خوفاً من خسارته وضياع عشرات الآلاف من أصوات اليمين، كما حدث في دورات الانتخابات السابقة. واستطاع الحزب تحقيق إنجاز انتخابي كبير بحصوله على 6 مقاعد في الكنيست، ليعيد تمثيل حزب كهانا القديم/ الجديد في الكنيست لأول مرة منذ سنوات الثمانينيات، حيث كان مئير كهانا عضواً في الكنيست ومُنع حزبه كاخ Kach من خوض الانتخابات في سنة 1984.

أما حزب يمينا برئاسة نفتالي بينيت، فحصل على 7 مقاعد، بعد أن حصل على نحو 274 ألف صوت، بمعدل 6.2% من الأصوات، بمعنى أن قوته لم تكن كبيرة مقارنة مع قوة حزب الصهيونية الدينية. وكان نفتالي بينيت قد رفض أن يبني تحالفاً مع رئيس حزب الصهيونية الدينية بتسلئيل سموتريتش ورئيس حركة "قوة يهودية" الكهانية إيتمار بن جفير، طامحاً في ذلك إلى استقطاب مصوِّتين من المركز السياسي الإسرائيلي، بيد أن استراتيجيته فشلت وذلك بسبب الحملة الدعائية التي شنّها نتنياهو عليه؛ بأنه سيكون مركّباً من حكومة "يسارية" برئاسة يائير لابيد.

على الجانب الآخر من الخريطة السياسية، استطاعت رئيسة حزب العمل ميراف ميخائيلي Merav Michaeli من إنقاذ الحزب من السقوط في الانتخابات، حيث حصل حزب العمل على نحو 269 ألف صوت، بمعدل 6.1% من الأصوات، مُمثلاً في 7 مقاعد في الكنيست لوحده. وفي الانتخابات السابقة حصل الحزب على 7 مقاعد أيضاً ولكن بتحالف مع ميرتس ومع جيشر. وتدل هذه النتائج على النجاح الذي حققته ميخائيلي في زيادة عدد مصوِّتي الحزب من جهة، وتمثيله لوحده عدد المقاعد نفسها التي كانت في السابق.

أما حزب ميرتس، فقد استطاع أن يعزز قوَّته بعد فشل التحالف السابق مع حزب العمل وجيشر، فخاض الانتخابات بشكل منفرد، محاولاً أن يكسب أصواتاً من المجتمع العربي؛ بواسطة إدراج مرشَّحَيْن عربيَّيْن في المكانَيْن الرابع والخامس. وحصل الحزب على 202 ألف صوت، بمعدل 4.6% من الأصوات مُمثلاً بـ 6 مقاعد في الكنيست. وهي نتيجة لم يتوقعها الحزب، حيث كان يصارع على تجاوز نسبة الحسم في الانتخابات.

حافظ حزب "إسرائيل بيتنا" برئاسة أفيجدور ليبرمان Avigdor Lieberman على قوته التمثيلية في الكنيست بـ 7 مقاعد كما المرات السابقة، حيث حصل الحزب على نحو 248 ألف صوت، بنسبة 5.6% من الأصوات، في حين حصل في الانتخابات التي سبقتها على نحو 263 ألف صوت، بنسبة 5.8% من الأصوات، وهو يؤكد على ثبات قواعد الحزب التي تصوِّت له، والتي يهمها موضوع الدِّين، والدولة، ولجم قوة الأحزاب الدينية في المشهد السياسي الإسرائيلي.

4. الهبّة الشعبية أيار/ مايو 2021:

تُعدّ الهبّة الشعبية الفلسطينية في "إسرائيل" لحظة مهمة في تاريخ الفلسطينيين منذ سنة 2000، لا سيّما أنها خرجت في خضم حالة من التشرذم السياسي، وحالة الإحباط النابعة من انتشار الجريمة والعنف في المجتمع الفلسطيني، وحالة المجتمع الحرجة التي خرج بها من جائحة كورونا مع كلّ ما حملت من تداعيات اقتصادية وسياسية ونفسية. ولعل الأهم مما سبق، حالة "الأسرلة" التي تعززت في السنوات الأخيرة، والتي تمثلت في حالة الاندماج الفرديّ، والرهان على الحراك الفرديّ، بمعزل عن مشروع سياسيّ جماعي وجمعي.

يمكن الإشارة إلى مجموعة من الأسباب المباشرة وغير المباشرة التي أسهمت في اندلاع الهبّة الشعبية، تتمثل الأسباب المباشرة في قمع الشرطة المسلّحة لاحتجاجات حيّ الشيخ جراح على طرد العائلات الفلسطينية من بيوتها، وسلسلة الاقتحامات العنيفة للمسجد الأقصى وباحاته والاعتداء على المصلين داخله. وفي كلتا الحالتين كان حضور فلسطينيي الداخل ومشاركتهم بارزاً. وتكمن أهمية قضية حيّ الشيخ جراح أنها تعيد إلى الأذهان وإلى الوعي واقع الفلسطينيين في "إسرائيل"، لا سيّما في المدن الساحلية واللد والرملة، حيث يواجهون ويعيشون المحاولات الاستيطانية نفسها

لطردهم والاستيلاء على بيوتهم، وإحلال عائلات يهودية ضمن مشروع استيطاني واضح للعيان؛ بغية التضييق على العرب، وتهويد أحيائهم، وبالتالي تهويد مدن الساحل. وكانت اللد أكثر المدن التي واجهت هذه السياسة الاستيطانية، وربما هذا ما يفسر إلى حدٍّ ما عنف الأحداث في هذه المدينة، ففيها بدأ مشروع التهويد من خلال زرع بؤر استيطانية تحت غطاء مدارس توراتية.[11]

يشير استطلاع الرأي الذي أجراه مركز مدى الكرمل في حيفا بعد الهبّة الشعبية، أن نحو 60% من الفلسطينيين في مناطق الـ 48 يعتقدون أن السبب المركزي لاندلاع الهبّة الشعبية هو الأحداث في القدس (اقتحامات المسجد الأقصى والشيخ جراح)، فيما أرجع نحو 21% السبب إلى التمييز تجاه العرب، وأشار نحو 15% أن السبب الرئيسي هو الغضب من تخاذل الشرطة والدولة في مواجهة العنف والجريمة في المجتمع العربي.[12]

جدول 5/2: مواقف الفلسطينيين في مناطق الـ 48 حول أسباب الهبّة الشعبية 2021[13]

ما هو برأيك العامل المركزي لاندلاع الهبة الشعبية في المجتمع العربي في "إسرائيل"؟	النسبة (%)
أحداث المسجد الأقصى وحيّ الشيخ جراح	60.5
الغضب من تخاذل الشرطة والدولة في مواجهة الجريمة والعنف	15.2
تمييز الدولة تجاه المواطنين العرب في مجالات الحياة المدنية	21.1
تعاظم دور الحراكات الشبابية في الاحتجاج الشعبي	0
تهويد المدن الساحلية واللد والرملة	1
العدوان على قطاع غزة	0
آخر	2.1

أسهمت الاقتحامات المتتالية للمسجد الأقصى وباحاته في تأجيج حالة الغضب لدى الفلسطينيين الذين داوموا على الصلاة في المسجد خلال شهر رمضان 1442هـ، لا سيّما في الأيام الأخيرة من الشهر. وكان الاقتحام مساء السبت 2021/5/8 هو الأشد، فقد اقتحمت الشرطة الإسرائيلية المسجد الأقصى وساحاته في ليلة القدر، وقمعت المصلين والمتواجدين في الحرم القدسي الشريف. واستمرت هذه الاقتحامات خلال الأيام التي سبقت العيد ويوم العيد. وسبق هذه الأحداث نصب الحواجز على باب العامود لمنع تواجد الفلسطينيين على مدرجاته، الفعل الذي أعاد إلى الذاكرة البوابات الإلكترونية التي نشرتها "إسرائيل" على مداخل المسجد الأقصى سنة 2017، ودور الهبّة الشعبية الأساسي في إفشالها، وهذا ما حدث أيضاً هذه المرة عندما نصبت الشرطة الحواجز على مدخل باب العامود، حيث كان للهبّة الشعبية واحتجاج الفلسطينيين ومنهم فلسطينيو الـ 48 دور مهم في تراجع الشرطة عن فعلها.[14]

صعَّدت "إسرائيل" من أدوات قمعها للهبّة الشعبية التي انتقلت من القدس إلى البلدات العربية داخل الخط الأخضر، حيث أقرَّت الحكومة الإسرائيلية توسيع صلاحيات الشرطة في التعامل مع الهبّة في البلدات العربية، وأعطتها صلاحيات كفرض الحواجز، وتفتيش السيارات، وإغلاق مداخل البلدات العربية، ووضع كتل إسمنتية على مداخل بلدات أخرى وإغلاقها، وإغلاق مناطق في المدن الساحلية كما فعلت الشرطة في البلدة القديمة في عكا خلال أيام عيد الفطر، وفرض حظر تجول على السكان كما حدث في اللد.[15]

خلال الأسبوع الأول من الهبّة، كثَّفت الشرطة من حملة اعتقالات للشباب المشاركين في الهبّة، حيث اعتقلت المئات خلال أيام ومنهم قاصرون. اعتقل جزءٌ من الشباب لبضعة أيام، والقسم الأكبر بقي في المعتقل. وعلاوة على ذلك، قدَّمت الشرطة نحو 200 لائحة اتهام خلال أقل من أسبوع، كلها لشباب عرب في حملة اعتقالات، وكذلك تقديم لوائح اتهام غير مسبوقة في مدة زمنية قصيرة. لم تقتصر الاعتقالات على الشباب فقد مسَّت قيادات سياسية مثل الشيخ كمال الخطيب نائب رئيس الحركة الإسلامية المحظورة، وقد تمّ تمديد اعتقاله مرتين، وآخرون أُفرج عنهم بعد أيام.[16]

شهدت هذه الهبّة دخول ميليشيات يهودية منظَّمة، بعضها كان مسلحاً، جاءت من البؤر الاستيطانية في الضفة الغربية، وبعضها من المدارس الدينية التوراتية التي استوطنت في مدن الساحل كاللد ويافا، وبعضها من منظمات فاشية مثل منظمة "لافيلميا La Filmia"، وهي رابطة مشجِّعي فريق بيتار القدس Beitar Jerusalem، ومنظمة "لاهافا"، وهما منظَّمتان تؤمنان بنقاء العرق اليهودي، وعُلُو العرقية اليهودية ودونية الأغيار.[17]

5. تشكيل حكومة بينيت – لابيد:

بعد فشل نتنياهو في تشكيل الحكومة في أعقاب انتخابات 2021، بسبب رفض حزب الصهيونية الدينية دخول القائمة الموحدة للائتلاف، انتقل التكليف ليائير لابيد الذي استطاع تشكيل حكومة يكون نفتالي بينيت رئيسها الأول في الفترة الأولى (حتى آب/ أغسطس 2023)، ولابيد رئيسها الثاني. نجح لابيد في تشكيل الحكومة بسبب عامِلَين؛ الاتفاق بين جميع مركَّباتها على منع نتنياهو من تشكيل حكومة، وموافقتهم على دخول القائمة الموحدة للائتلاف الحكومي.

تشكَّلت الحكومة من ثماني قوائم يصل عدد أعضائها إلى 62 عضواً، وهو عدد غير مسبوق من القوائم التي تُشكل حكومة بهذا العدد القليل من الأعضاء، وهو يحمل تحدّياً كبيراً لها، فكل مركَّب من مركباتها قادر لوحده على إسقاطها.

تضم الحكومة أحزاباً من خلفيات سياسية وأيديولوجية متباينة جداً، ففيها أحزاب يمين (يمينا، و"أمل جديد"، و"إسرائيل بيتنا")، وأحزاب يسار (ميرتس، والعمل)، وأحزاب وسط ("يوجد مستقبل"، وأزرق أبيض)، وحزب عربي.

يعود السبب الرئيسي لتشكيل حكومة التغيير في "إسرائيل" إلى سعي مُركَّباتها المركزية إلى إطاحة بنيامين نتنياهو عن سدَّة الحكم. وقد اجتمع على هذا الهدف أحزابُ يمين ويسار ووسط كانت ترفض الجلوس مع بعضها في الماضي. وإلى جانب الرغبة في إسقاط نتنياهو، شكَّلت هذه الحكومة مخرجاً لحالة المعارضة التي يعيشها اليسار الصهيوني منذ سنوات طويلة. فعلى سبيل المثال، لم يشارك حزب ميرتس اليساري في حكومة إسرائيلية منذ سنة 2001، وحزب العمل خارج الحكومة منذ سنة 2009، وحزب "يوجد مستقبل" لا يشارك في الحكومة منذ سنة 2015. ودفعت حالةُ المعارضة الدائمة وهيمنة اليمين على الوزارات الحكومية حركاتٍ إسرائيليةً إلى المشاركة في الحكومة ومحاولة التأثير وبناء ذواتها كأحزاب سلطة، مما قد يُحسّن شعبيتها الانتخابية. وستحصل هذه الأحزاب، وتحديداً حزبَي ميرتس والعمل، على الوزارات الاجتماعية، مما قد يحسِّن قدرتها على التأثير في السياسات الاجتماعية والتعليمية وفق رؤاها الحزبية.

قرَّرت هذه المركَّبات، وخصوصاً اليمينية منها وحزب أزرق أبيض برئاسة جانتس، منع نتنياهو من تشكيل الحكومة، وعلى الرغم من الضغوط التي مارسها اليمين على ساعر وبينيت للعدول عن دخول حكومة التغيير،[18] إلا أنهم صدّوا هذه الضغوطات ودخلوا في حكومة التغيير، وذلك من أجل إرسال رسالة إلى قواعد اليمين عموماً، ولقواعد الليكود خصوصاً، أن الليكود لن يعود إلى السلطة ما دام نتنياهو رئيسه، وفقط تنحّيه أو تنحيته سوف يفسح الطريق أمام عودتهم لتشكيل حكومة يمين صافية، بقيادة الليكود.

تشكَّلت الحكومة الجديدة وفق مبدأ التناوب على رئاسة الحكومة بين نفتالي بينيت ويائير لابيد، وقد تنازل لابيد عن رئاسة الحكومة لوحده أو البدء بالتناوب، على الرغم من أنه أكبر الأحزاب بعد الليكود، من أجل إقناع بينيت بالانضمام للحكومة، وتُشكِّل هذه النقطة سابقةً في النظام السياسي الإسرائيلي، فلأول مرة يترأس الحكومةَ شخصيةٌ تنتمي لحزب ليس لديه إلا ستة مقاعد في الكنيست. ومع ذلك اشترط بينيت للانضمام للحكومة بعدم التزامه بالاتفاقيات التي وقّعها لابيد مع باقي الشركاء، بل بالاتفاق الذي وقّعه مع لابيد فقط. كما سيكون لكل من رؤساء الحكومة بالتناوب حقّ النقض (الفيتو veto) على كلّ قرار حكومي،[19] وهو أمر سوف يعيق عمل الحكومة، ولكنها تنازلات قدمها لابيد من أجل تشكيل الحكومة.

6. الفلسطينيون في "إسرائيل" والمشاركة في انتخابات الكنيست:

أ. انتخابات آذار/ مارس 2020:

وصلت نسبة التصويت في المجتمع العربي (لا يشمل المدن المختلطة) في انتخابات آذار/ مارس 2020 إلى نحو 65%، مقارنة مع 60% في انتخابات أيلول/ سبتمبر 2019، و49% في انتخابات نيسان/ أبريل 2019. وحصلت القائمة المشتركة في هذه الانتخابات على 581,507 أصوات، ما يعادل 12.67% من أصوات الناخبين، منها 487,911 صوتاً من أصوات الناخبين العرب، أي ما يعادل 87% من مجمل الأصوات، بينما ذهبت باقي الأصوات للأحزاب الصهيونية، وحقَّقت القائمة المشتركة أكبر إنجاز انتخابي في تاريخ العرب في "إسرائيل" بحصولها على 15 مقعداً. وللمقارنة، فقد حصلت القائمتان العربيَّتان (تحالف الجبهة الديموقراطية (حداش) The Democratic Front for Peace and Equality – Hadash، والعربية للتغيير Arab Movement for Renewal، وتحالف الموحدة والتجمع الوطني (بلد) (National Democratic Assembly (Balad) في انتخابات نيسان/ أبريل 2019 على 337,108 أصوات، ما يعادل نحو 70% من مجمل الأصوات في المجتمع العربي، بينما ذهبت 30% من مجمل الأصوات لأحزاب صهيونية. وللمقارنة مع نتائج التصويت للقائمة المشتركة في انتخابات سنة 2015، فقد حصلت القائمة على 446,583 صوتاً، أي ما يعادل 10.61% من مجمل الأصوات، وهي 82% من الأصوات في المجتمع العربي.[20]

يمكن الإشارة إلى مجموعة من الأسباب التي تُفسر زيادة تمثيل القائمة المشتركة في الانتخابات، فمنذ تأسيسها سنة 2015، كانت هذه الانتخابات الأولى التي لم يسبقها صراع ومناكفات بين مركباتها الأربعة حول المحاصصة وترتيب المقاعد في القائمة. ففي الدورات الثلاث الأخيرة (2015، ونيسان/ أبريل 2019، وأيلول/ سبتمبر 2019) سبقت كل واحدة منها أشهرٍ من السجال، وصل لدرجة المناكفات والاتهامات، مما ترك أثراً سلبياً لدى شرائح اجتماعية، اعتقدت أن القائمة المشتركة تحوَّلت إلى مجرد "سفينة نجاة" يحاول الجميع الوصول من خلالها إلى الكنيست، وليس مشروعاً سياسياً يهدف إلى تعزيز التمثيل العربي في الكنيست وتنجيع أدائه. أما في انتخابات آذار/ مارس 2020 فقد دخلت القائمة المشتركة الانتخابات بغياب هذه المناكفات بين مركّباتها وبين قواعد هذه المركّبات، بل على العكس كان هناك عملٌ جماعيٌ ميدانيٌ ترك أثراً إيجابياً على جديّة هدفها نحو تعزيز التمثيل العربي.

أسهمت الخطة الأمريكية، أو ما يسمى "صفقة القرن"، في زيادة التصويت للقائمة المشتركة، واقتنع الجمهور العربي أن تعزيز القائمة المشتركة سيكون على حساب زيادة قوة تمثيل كتلة اليمين بقيادة حزب الليكود وبنيامين نتنياهو، مما سيمنع حكومة اليمين من تنفيذ وعودها بضم أجزاء من الضفة الغربية وفرض السيادة الإسرائيلية على هذه المناطق. هذه القناعة ازدادت في

أعقاب نتائج انتخابات الكنيست في أيلول/ سبتمبر 2019. فمع صعود تمثيل القائمة المشتركة إلى 13 مقعداً، تراجع تمثيل كتلة اليمين من 60 مقعداً في انتخابات نيسان/ أبريل 2019 (حيث خاضت حينها قائمتان عربيتان الانتخابات وحصلتا معاً على 10 مقاعد) إلى 56 مقعداً في انتخابات أيلول/ سبتمبر 2019. واستطاعت القائمة المشتركة تسويق هذه المعادلة عبر شعاراتها الانتخابية، بأن إسقاط "صفقة القرن" يكون بالتصويت للقائمة المشتركة، لا سيّما وأن الخطة الأمريكية شملت بنداً يتعلق بتبادل الأرض والسكان المتمثل بنقل المثلث إلى "الدولة الفلسطينية".[21] ودلّت النتائج على أن زيادة تمثيل القائمة المشتركة منعت كتلة اليمين من الوصول إلى 61 مقعداً.

علاوة على ذلك، اشترك الحزبان الكبيران والمتنافسان على تشكيل الحكومة؛ الليكود وأزرق أبيض، على نزع شرعية القائمة المشتركة.[22] حيث استمر نتنياهو في التحريض على القائمة المشتركة، فيما أعلن حزب أزرق أبيض أنه يرفض أي تعاون معها في تشكيل الحكومة، حتى لو كان الخيار هو الدعم من خارجها، معلناً عن توجهه لتشكيل حكومة تعتمد على "أغلبية يهودية". جاءت مثابرة أزرق أبيض على نزع شرعية القائمة المشتركة خضوعاً لدعاية الليكود التي ركّزت على أن جانتس يرغب بتشكيل حكومة مع المشتركة، حيث ردَّ الحزب على هذه الدعاية بتكثيف رفضه لكل تعاون مع المشتركة من جهة، ووجود كتلة في الحزب ترفض التعاون مع المشتركة من منطلقات أيديولوجية عنصرية من جهة ثانية، بالإضافة إلى دعم الحزب لشطب النائب هبة يزبك. وجاء موقف أزرق أبيض هذا على الرغم من توصية المركبات الثلاث في القائمة المشتركة (ما عدا التجمع الوطني الديمقراطي) على جانتس لتشكيل الحكومة في أيلول/ سبتمبر 2019. لعب خطاب نزع الشرعية عن القائمة المشتركة دوراً مهما في تكتل الناس حولها، والرغبة في زيادة تمثيلها، بحيث يكون ذلك هو الرد المناسب على نزع شرعيتها.

ب. انتخابات آذار/ مارس 2021:

عشية انتخابات آذار/ مارس 2021، انشقَّت القائمة المشتركة إلى قائمتين، القائمة العربية الموحدة والقائمة المشتركة؛ التي أبقت على تحالف مركباتها الثلاث (الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، والجبهة العربية للتغيير، والتجمع الوطني الديمقراطي). بدأ الانشقاق في القائمة المشتركة بعد سلسلة من تصريحات للنائب منصور عباس. وصلت العلاقة بين الموحَّدة ومركّبات المشتركة الأخرى إلى درجة القطيعة قبل انشقاق المشتركة. كانت هنالك محاولات للإبقاء على القائمة المشتركة بمركّباتها الأربعة، من خلال جهود بذلتها لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية في "إسرائيل"، بيد أن هذه الجهود باءت بالفشل ولم تنجح في الحفاظ على القائمة المشتركة. لقد وصلت القطيعة ذروتها على مستوى القواعد الانتخابية والناشطين الحزبيين الذين فضلوا هذا الانشقاق، وحمّل كل طرف مسؤولية الانشقاق على الطرف الآخر.

رأى الطرفان أن كلّ طرف بيّت القرار لشقّ القائمة المشتركة؛ فقد اتّهمت القائمة العربية الموحدة المشتركة بأنها اتخذت قراراً كان مبيّتاً لإقصائها عن المشتركة، على الرغم من أنها وصلت إلى تفاهمات حول المسائل السياسية مع باقي المركّبات، في حين اتهمت باقي المركّبات وتحديداً الجبهة الديمقراطية والتجمع الوطني والقائمة العربية الموحّدة بأنها رفضت مبدأ اتخاذ القرارات السياسية داخل المشتركة من خلال الحسم الديموقراطي بين المركّبات الأربعة، وأصرّت على رفض الالتزام ببرنامج سياسي موحَّد للمشتركة،[23] وادّعوا أن هذا هو موقف مقصود لكي تنشقّ عن المشتركة. وشبّهت الجبهة الديمقراطية القائمة الموحَّدة بحزب الليكود، قائلة بأنها لا تريد فرعاً لليكود في القائمة المشتركة.[24]

وخلال الحملة الانتخابية، ركّزت القائمة العربية الموحدة على وضع مسألة الحفاظ على الدِّين وهويّة المجتمع الدينية في مركز الخلاف مع مركّبات القائمة المشتركة الثلاث، لبلورة تكتل اجتماعي مؤيد لها بعيداً عن النقاش السياسي حول التجربة المتعلقة بخطاب النائب منصور عباس وسلوكه في السنة الماضية (2020). في حين حرصت القائمة المشتركة على وضع النقاش السياسي والخطاب الوطني في مركز نقاشها مع القائمة العربية الموحدة، التي تعمل على فرز المجتمع في إطار صراع ديني – علماني، في حين تعمل المشتركة على فرزه على أساس مواقف سياسية ووطنية بين وطني ومتأسرل.

لم تتعدَّ نسبة التصويت في المجتمع الفلسطيني في هذه الانتخابات نسبة 45%؛ وهي النسبة الأقل منذ بداية مشاركة الفلسطينيين في "إسرائيل" في الانتخابات البرلمانية منذ سنة 1948، مقارنة مع نتائج الانتخابات في الدورة السابقة (آذار/ مارس 2020) التي بلغت فيها نسبة مشاركة العرب الفلسطينيين 65%، حيث نرى أنّ هناك تراجعاً جِدّياً في نسبة التصويت، وارتفاعاً في نسبة الممتنعين عن التصويت. يشكِّل العزوف عن التصويت المعطى الأهمَّ في السلوك الانتخابي لدى الفلسطينيين منذ تشكيل القائمة المشتركة في سنة 2015؛ وبحسب نتائج الانتخابات الأربع الأخيرة التي جرت خلال الفترة 2019–2021، تراجعت نسبة التصويت إلى أقل من 50%، ومن ثم قفزت إلى 60% وأكثر لتتراجع إلى 45% في انتخابات 2021. هذه التغيُّرات الحادّة في أنماط التصويت تحمل الكثير من الدلالات بشأن العلاقة بين الجمهور الفلسطيني والعمل البرلماني عموماً، وبينه وبين الأحزاب العربية على وجه الخصوص (انظر الجدول 5/3).

حصلت القائمة المشتركة في الدورة الانتخابية في آذار/ مارس 2021 على 212,583 صوتاً، أي ما يعادل 4.82% من مُجْمَل الأصوات العامة، بينما حصلت القائمة العربية الموحَّدة على 167,064 صوتاً، أي ما يعادل 3.79% من مُجْمَل الأصوات العامة.[25] وعلى سبيل المقارنة، حصلت القائمة المشتركة في انتخابات الكنيست الـ 23 (آذار/ مارس 2020) على 581,507 أصوات تعادل 12.67% من مجمل الأصوات العامة.[26] وعلى الرغم من التراجع الذي حصل في نسبة التصويت في المجتمع

الفلسطيني، فإنّ غالبية المصوّتين العرب انتخبوا القائمتين العربيّتين، إذ بلغت نسبتهم نحو 80% من الأصوات العربية، بينما ذهبت باقي الأصوات للأحزاب الصهيونية. وفي انتخابات سنة 2020، صوّت 87% من المصوّتين العرب للقائمة المشتركة، بينما صوّت الباقون 13% للأحزاب الصهيونية.

جدول 5/3: أنماط التصويت لدى المجتمع العربي منذ تشكيل القائمة المشتركة سنة 2015[27]

	2015	نيسان/ أبريل 2019*	أيلول/ سبتمبر 2019	آذار/ مارس 2020	آذار/ مارس 2021**
عدد الأصوات للقائمة المشتركة	446,583	337,108	470,611	487,911	317,384
عدد المقاعد	13	10	13	15	10
نسبة المصوّتين للقائمة المشتركة (%)	82	70	80	87	79.5
نسبة المصوّتين للأحزاب الصهيونية (%)	18	30	20	13	19.4
نسبة الامتناع عن التصويت (%)	36	51	40	35	55

ملاحظة: لا تشمل هذه النتائج المدن المختلطة.

* الأرقام تتعلّق بالتصويت للقائمتين: تحالف الجبهة والعربيّة للتغيير، وتحالف الموحَّدة والتجمّع.

** الأرقام تتعلّق بالتصويت للقائمتين: القائمة المشتركة (ثلاثة مركّبات)، والقائمة العربيّة الموحَّدة.

حصلت الأحزاب الصهيونية في هذه الانتخابات على ما يقارب 20% من الأصوات العربية، أي نحو 80 ألف صوت، ومن هذه الأصوات، حصل الليكود على 26%، وحزب ميرتس على 19%، وحزب "إسرائيل بيتنا" برئاسة أفيجدور ليبرمان على 17%، وحزب يش عتيد برئاسة يائير لابيد على 11% من هذه الأصوات.[28]

تشير نسبة التصويت في المجتمع العربي للكنيست الـ 24 إلى أنها مؤشّر على سلوك احتجاجي وعقابي في الدرجة الأولى للقائمة المشتركة، وفي المُجْمَل لا يحمل موقفاً سياسياً سلبياً من العمل البرلماني.

إنّ الارتفاع والهبوط في معدّلات التصويت على نحو ملحوظ من دورة إلى أخرى، وبهذه السرعة والنِسب العالية لهذه الجهة أو تلك، لا يمكن الاستدلال منه أنه نزع الشرعية عن العمل البرلماني في السياسة العربية المحلية كلياً. إذ حصلت القائمتان العربيتان في دورة الانتخابات الحالية على ما يقارب الـ 380 ألف صوت، أي أقلّ بنحو 200 ألف صوت عن انتخابات آذار/ مارس 2020، عندما كانتا ضمن القائمة المشتركة. إنّ عدد الأصوات الحالي والانقسام إلى قائمتين، علاوة على عدم تغيُّر عدد الأصوات التي حصلت عليها الأحزاب الصهيونية في الدورتين الأخيرتين، يدلّ على أنّ الخَيارَيْن الأساسيَّيْن لدى الجمهور الفلسطيني كانا إما التصويت للقائمتين العربيّتين، وإما الامتناع عن التصويت.

ج. مشاركة القائمة العربية الموحَّدة في الحكومة:

قرّرت القائمة العربية الموحّدة الانضمام إلى حكومة بينيت – لابيد، وجاء هذا القرار بعد عام من تحرّكها الفاعل من أجل المشاركة في أيّ ائتلاف حكومي، أو دعم هذا الائتلاف. ينضوي هذا القرار تحت مظلّة التأثير من الداخل على حدّ تعبير قادتها.

اتّبعت القائمة العربية الموحّدة، برئاسة منصور عباس، خطاباً وسلوكاً سياسيَّيْن يراهنان على الانخراط في أيّ حكومة إسرائيلية، وعلى وجه التحديد بعد انتخابات آذار/ مارس 2020 وفشل مشروع المراهنة على جانتس، وإسقاط نتنياهو الذي تبنَّته القائمة المشتركة التي كانت الموحّدة مركّباً من مركّباتها.

بعد فشل نتنياهو في تشكيل الحكومة، بسبب رفض حزب الصهيونيّة الدينية[29] دعم القائمة العربية الموحّدة للائتلاف الحكومي، وقّعت الأخيرة اتّفاق المشاركة في الائتلاف الحكومي مع حزب "يوجَد مستقبل". ففي 2021/6/2، وقّع رئيس حزب "يوجَد مستقبل" يائير لابيد، ورئيس القائمة العربية الموحّدة منصور عباس اتّفاقاً لتشكيل حكومة الوحدة. شملت الاتفاقيّة الموقَّعة بين الطرفين التفاهمات التي اتُّفِق عليها بين القائمتين، وملحَقاً يُنظِّم عمل الحكومة، كجزء من الاتفاقية بين الطرفين. أما أهمّ البنود، حسبما ورد في الاتفاقية، فكانت:[30]

- "تدعم القائمة العربية الموحدة تشكيل الحكومة، وتكون جزءاً من الائتلاف الحكومي، وتكون ملتزمة بقرارات الحكومة وإدارة الائتلاف، وتدعم إجراءاتها في الكنيست".
- "تدعم القائمة العربية الموحدة كلّ تعديلات التشريع التي تُرفع للكنيست بعد التوقيع على هذه الاتفاقية".
- "تلتزم القائمة العربية الموحدة بدعم إجراءات الائتلاف في الكنيست، والتصويت لمرشّحي الائتلاف للمناصب المختلفة، في الكنيست واللجان المختلفة".
- "تعمل القائمة العربية الموحدة لضمان بقاء عمل الحكومة حتى نهاية دورتها، بما في ذلك دعم ميزانية الدولة ومعارضة اقتراحات حجب الثقة، أو اقتراحات حلّ الكنيست".
- "ستُقسَم لجنة الداخليّة وحماية البيئة إلى لجنتين: لجنة الداخليّة وحماية البيئة، ولجنة الأمن الداخلي".
- "ستحصل القائمة العربية الموحدة على المناصب التالية: نائب وزير في مكتب رئيس الحكومة، رئيس لجنة الداخلية، نائب رئيس الكنيست، رئيس اللجنة لشؤون المجتمع العربي".
- "يتّفق الطرفان على العمل على صياغة خطّة خمسيّة لتقليص الفجوات للمجتمع العربي، والدرزي، والشركسي، والبدوي بميزانية مقدارها 30 مليار شيكل [نحو 9.2 مليارات

دولار][31] حتّى نهاية سنة 2026، وذلك دون المسّ بقرارات حكومية سابقة (على الأقلّ 50% هي إضافة ميزانية). تُبَلْوَر الخطّة الخماسية بالتنسيق بين هيئة التطوير الاقتصادي للمجتمع العربي، وقسم الميزانيات في وزارة المالية، وبالتشاور مع لجنة شؤون المجتمع العربي".

- "ستقرّ الحكومة خطّة خماسية لمكافحة العنف والجريمة في المجتمع العربي حسب تقرير "المديرين"، والقرار الحكومي حامل الرقم 852 بميزانية مقدارها 2.5 مليار شيكل [نحو 771 مليون دولار] لخمس سنوات، منها مليار شيكل [نحو 308 ملايين دولار] ذات طابع مدنيّ لمكافحة الجريمة والعنف ليس لها صلة بوزارة الأمن الداخلي".
- "إقامة لجنة وزاريّة لشؤون المجتمع العربي برئاسة رئيس الحكومة".
- "تذليل العقبات التخطيطية والبيروقراطية لتراخيص البناء في المجتمع العربي، والتوجّه إلى المستشار القضائي للحكومة من أجل فحص إلغاء المخالفات التي أُعطِيتْ للعرب في ما يتعلّق بالبناء غير المرخَّص".
- "تلتزم الحكومة بأن تصدّق خلال 45 يوماً من تشكيلها على قرار الحكومة بشأن الاعتراف بثلاث قرى بدويّة في النّقب؛ وبالتوازي خلال تسعة شهور من تشكيل الحكومة، سوف تُقدَّم لها خطّة لتسوية/ تنظيم توطين البدو في النّقب حسب المصلحة العامة في النّقب لتصدّق عليها".

ثانياً: المؤشرات السكانية

قدّرت دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية عدد سكان "إسرائيل" في نهاية سنة 2021 بنحو 9.451 ملايين نسمة، بينهم 6.983 ملايين يهودي، أي ما نسبته 73.9% من السكان. وذلك مقارنة بنحو 9.29 ملايين نسمة، بينهم 6.874 ملايين يهودي، أي ما نسبته 74% من السكان في نهاية سنة 2020. أما عدد السكان العرب، ومن ضمنهم سكان شرقي القدس والجولان، فقدّرته الدائرة سنة 2021 بنحو 1.996 مليون، مقارنة بنحو 1.957 مليون سنة 2020، أي ما نسبته 21.1% من السكان (انظر جدول 5/4). وإذا ما حذفنا عدد سكان شرقي القدس (370 ألفاً تقريباً)[32] والجولان (25 ألفاً تقريباً)، فإن عدد ما يعرف بفلسطينيي 1948 (أي المنطقة الفلسطينية المحتلة سنة 1948) يصبح نحو 1.6 مليون سنة 2021، أي نحو 16.9% من السكان.

وقد صنفت دائرة الإحصاء الإسرائيلية سنة 2021 نحو 472 ألف شخص على أنهم "آخرون"، أي ما نسبته 5%، مقارنة بنحو 458.6 ألفاً سنة 2020. وهؤلاء "الآخرون" هم على الأغلب من مهاجري روسيا وبلدان الاتحاد السوفييتي سابقاً وأوروبا الشرقية، ممن لم يُعترف بيهوديتهم، أو ممن يتعاملون مع اليهود كقومية، ولا يتعاملون مع اليهودية كانتماء ديني، أو من غير اليهود، أو من المسيحيين غير العرب.

وقد أصدرت دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية بياناً إحصائياً بمناسبة ذكرى احتلال الجزء الشرقي من القدس، جاء فيه إن القدس هي المدينة الأكبر في فلسطين وأن سكانها يمثلون 10% من مجمل السكان في دولة الاحتلال. حيث وصل عدد سكان القدس في نهاية سنة 2020 إلى نحو 951 ألفاً، من بينهم نحو 585 ألف مستوطن ونحو 367 ألف فلسطيني، أي ما يقارب 38.6%.[33] وأشارت تقديرات إسرائيلية إلى أن عدد المستوطنين اليهود في الضفة الغربية بما فيها شرقي القدس سنة 2021 بلغ نحو 800 ألف مستوطن؛ أما التقديرات الفلسطينية الصادرة عن معهد الأبحاث التطبيقية (أريج) فأشارت إلى أن عدد المستوطنين بلغ 913 ألفاً في السنة نفسها.

جدول 5/4: أعداد السكان في "إسرائيل" 2013–2021[34]

السنة	الإجمالي	اليهود	العرب (بمن فيهم سكان شرقي القدس والجولان)	آخرون
2013	8,134,500	6,104,500	1,683,200	346,800
2014	8,296,900	6,219,200	1,720,300	357,400
2015	8,463,400	6,334,500	1,757,800	371,100
2016	8,628,600	6,446,100	1,797,300	386,200
2017	8,797,900	6,554,500	1,838,200	405,200
2018	8,967,600	6,664,300	1,878,400	424,900
2019	9,140,500	6,773,200	1,919,000	448,300
2020	9,289,800	6,873,900	1,957,300	458,600
2021	9,450,900	6,982,600	1,996,200	472,100

أعداد السكان في "إسرائيل" 2019–2021

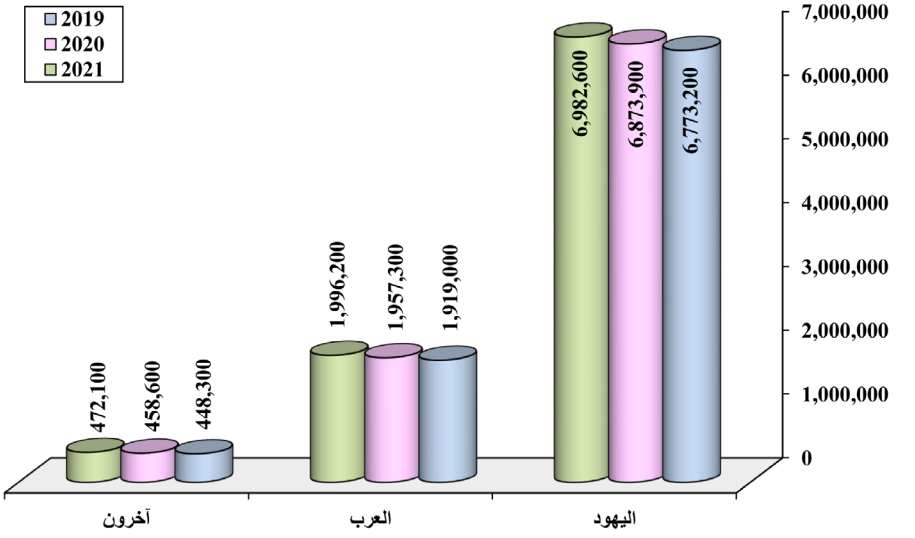

وفي سنة 2020 بلغ معدل النمو السكاني في "إسرائيل" 1.63%، مقارنة بنحو 1.7% في سنة 2021؛ بنسبة زيادة لليهود في سنة 2021 بلغت 1.58%، وللعرب بمن فيهم شرقي القدس والجولان 1.99%.

ووفق دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، فقد بلغ متوسط العمر في "إسرائيل" 80.7 عاماً للرجال، و84.8 عاماً للنساء. وحسب الدائرة نفسها، فإن 44.8% من اليهود يعرّفون أنفسهم بأنهم علمانيون، ويُعرّف 20.5% أنفسهم بأنهم محافظون لكن ليسوا متدينين، وهناك 12.5% يرون أنفسهم متدينين محافظين، و11.7% متدينين، و10% أرثوذكس متشددين.[35]

عانى مجتمع فلسطينيي 1948 بشكل كبير من انتشار الجريمة المنظمة وفوضى السلاح، حيث يوجد نحو 500 قطعة سلاح في البلدات العربية دون ترخيص، بحسب تقديرات الشرطة الإسرائيلية. كما عانى فلسطينيو 1948 من تقاعس السلطات المسؤولة، وتواطؤ الشرطة الإسرائيلية مع عصابات الجريمة؛ فيما يبدو سعياً إسرائيلياً غير معلن لإيجاد بيئة طاردة للفلسطينيين. وقد قتل في سنة 2020 ما مجموعه 113 فلسطينياً بسبب الجريمة المنظمة،[36] كما قتل نحو 110 آخرين حتى تشرين الثاني/ نوفمبر 2021.[37]

ومن جهة أخرى، زاد التحريض في الأوساط الإسرائيلية الصهيونية ضدّ فلسطينيي 1948 وضدّ الفلسطينيين عموماً. ووفق مؤشر العنصرية والتحريض في شبكات التواصل الاجتماعي الإسرائيلية، الذي نشره المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي، فقد ازداد الخطاب العنيف تجاه العرب في سنة 2021 بنسبة 8% مقارنة بسنة 2020، حيث كان هناك 620 ألف محادثة اشتملت على تحريضٍ وكراهية ضدّ العرب؛ وكان خطاب الكراهية هذا قد شهد في سنة 2020 تزايداً بنسبة 16% مقارنة بسنة 2019.[38]

وخلال سنة 2021 قدِمَ إلى "إسرائيل"، حسب دائرة الإحصاء المركزية، 24,977 مهاجراً، مقارنةً بـ19,676 مهاجراً و33,247 مهاجراً في سنتي 2020 و2019 على التوالي (انظر جدول 5/5). وذكرت الإحصائيات أن عدد المهاجرين إلى "إسرائيل" منذ قيام الكيان الإسرائيلي سنة 1948 بلغ 3.3 ملايين، منهم 45.6% وصلوا في أعقاب انهيار الاتحاد السوفييتي سنة 1990.[39] وتظهر هذه الأرقام استقراراً نسبياً في معدل الهجرة في الفترة 2015–2021، غير أنها تظل معدلات ضئيلة مقارنة بالعقد الأخير من القرن العشرين؛ بعد استنفاد الخزانات البشرية اليهودية المستعدة للهجرة الواسعة، واقتصار معظم يهود الخارج على بلدان متقدمة في أمريكا الشمالية وأوروبا، والتي لا يجد يهودها حافزاً لهجرتهم على نحو واسع.

جدول 5/5: أعداد المهاجرين اليهود إلى "إسرائيل" 1990–2021[40]

السنة	1994–1990	1999–1995	2004–2000	2009–2005	2014–2010	2019–2015	2020	2021	المجموع الكلي
العدد	609,322	346,997	182,208	86,859	91,129	142,640	19,676	24,977	**1,503,808**

ويشير الرسم البياني التالي إلى تطور أعداد المهاجرين اليهود إلى "إسرائيل" لكل خمس سنوات في الفترة 1990–2019، ما عدا الفترة 2020–2021.

أعداد المهاجرين اليهود إلى "إسرائيل" 1990–2021

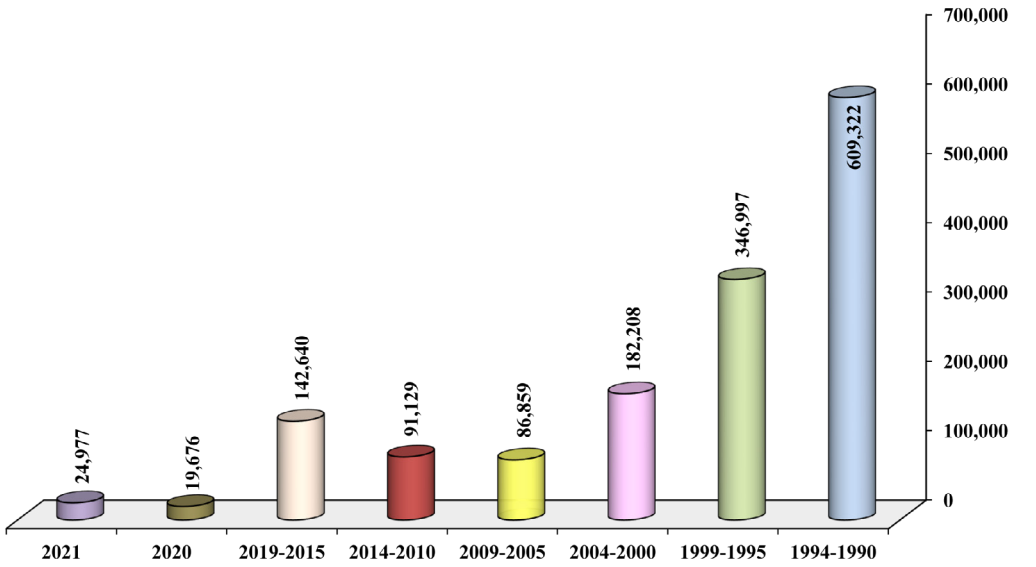

وتجدر الإشارة إلى أن الهجرة إلى "إسرائيل" ترافقت مع استمرار الهجرة المضادة منها. وحسب دائرة الإحصاء المركزية فقد خرج من "إسرائيل" سنة 2019 نحو 15,500 يحملون جوازات إسرائيلية، بينما رجع في السنة نفسها 8,000. أي أن معدل الهجرة المضادة بلغ نحو 7,500 شخص.[41]

ووفقاً لتقديرات دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، فإن ما بين 560–596 ألف إسرائيلي يعيشون في الخارج حتى نهاية سنة 2016، وبما لا يشمل عدد الأطفال الذين ولدوا لهم في أثناء وجودهم خارج البلاد.[42] وقد أفاد تقرير سنوي أصدره "اتحاد الطلاب في إسرائيل National Union of Israeli Students" سنة 2018، أن 59% من الجامعيين في "إسرائيل" يدرسون الهجرة لأسباب مختلفة، شخصية واقتصادية في معظمها.[43]

وبالإشارة إلى التوزيع الديني لفلسطينيي 1948، يجدر الانتباه أولاً إلى أن الإحصائيات الإسرائيلية تدمج فلسطينيي شرقي القدس وسوريي الجولان مع فلسطينيي 1948؛ وبناء عليه، ووفق معطيات نهاية سنة 2020، هناك نحو 1.671 مليون من المسلمين (السُّنَّة) بنسبة 85.4%، و147 ألفاً من الطائفة الدرزية بنسبة 7.5%، و137.6 ألفاً من المسيحيين بنسبة 7%.[44]

من ناحية أخرى، يُقدّر عدد اليهود في العالم بنحو 15.166 مليون نسمة سنة 2021، تعيش غالبيتهم العظمى في الولايات المتحدة و"إسرائيل". ويُعدُّ هذا الرقم قفزة في تقديرات أعداد اليهود مقارنة بالسنوات الماضية. وترجع أسباب الزيادة "المفاجئة" في الأرقام التي اعتادت المصادر نفسها نشرها، أنها ضمَّت إليها مؤخراً أولئك اليهود الذين لا يؤمنون باليهودية ديناً، والأبناء الذين يكون أحد والديهم من اليهود، ومعظمهم في الولايات المتحدة، فزاد العدد بنحو 500 ألف مقارنة بسنة 2019، بعد أن كانت الزيادة السنوية بحدود 100 ألف سنوياً.

وقد أشار المتخصص بالشؤون الديموجرافية والناشط في الوكالة اليهودية Jewish Agency for Israel، سرجيو ديلا بيرجولا، إلى أن عدد اليهود في الولايات المتحدة يبلغ نحو 6 ملايين نسمة، بزيادة 300 ألف فقط عن سنة 2013؛ بينما بحسب استطلاع أجراه معهد بيو للأبحاث Pew Research Center فإن عدد اليهود في الولايات المتحدة يبلغ 7.5 ملايين نسمة، بزيادة قدرها 800 ألف عن سنة 2013. وظهر تقدير آخر في الكتاب السنوي اليهودي الأمريكي American Jewish Year Book لإيرا شيسكين Ira Sheskin وأرنولد داشيفسكي Arnold Dashefsky أن عدد اليهود في الولايات المتحدة يبلغ 7.3 ملايين نسمة، بزيادة قدرها 600 ألف عن سنة 2013، وهو عدد قريب لما قدره استطلاع معهد بيو. ووفقاً لإيرا شيسكين فإن غالبية علماء الاجتماع الأمريكيين يقبلون هذا الاختلاف في الأرقام باعتبارها تقديرات معقولة، وأوضح أن ديلا بيرجولا لم يحسب 1.5 مليون شخص يُعرفون بأنهم "يهود بلا دين"،[45] أي ينتمون لليهودية كقومية وليس كدين. غير أن اعتماد هذا الرقم سيجعل مجموع اليهود في الولايات المتحدة و"إسرائيل" نحو 14.298 مليوناً (وفق المكتبة الافتراضية اليهودية Jewish Virtual Library) يشملون نحو 94.3% من يهود العالم. كما أنه لا يبدو منطقياً عند إضافة باقي يهود العالم، فإما أن يحذف أو ينقص التواجد اليهودي في عدد من البلدان، أو يضطر لزيادة المجموع الكلي لليهود عن 15.166 مليوناً ليستوعب باقي يهود العالم.[46] ولذلك، فضلنا في هذا التقرير الإبقاء على تقدير عدد اليهود في الولايات المتحدة بنحو 6 ملايين، لقربه أكثر من التوزيع المنطقي لليهود وانتشارهم في العالم، وهو الرقم نفسه المعتمد لدى الوكالة اليهودية.

وبلا شك، فإن هذا التباين الكبير في تقدير أعداد اليهود، الذي يرجع أساساً لتعريف من هو اليهودي، يجعل الأمر مربكاً للمتابعين. لكنه على كل حال لا ينفي ضآلة عدد اليهود على مستوى

العالم، وتركزهم بنسبة تزيد عن 85% في بلدَيْن اثنَيْن، ونسبة النمو البطيئة بشكل عام لأعدادهم؛ كما يؤكد حالة "الذوبان" في المجتمعات الأخرى، وانعكاس مشاكل العولمة وتحدياتها على يهود العالم.

جدول 5/6: أعداد اليهود في العالم حسب البلد 2021[47]

البلد	"إسرائيل"	الولايات المتحدة	فرنسا	كندا	بريطانيا	الأرجنتين	روسيا	ألمانيا	أستراليا	باقي الدول	المجموع
العدد (بالألف نسمة)	6,930	6,000	446	393.5	292	175	150	118	118	577.5	**15,200**
النسبة (%)	45.6	39.5	2.9	2.6	1.9	1.1	1	0.8	0.8	3.8	**100**

نسبة اليهود في العالم حسب البلد 2021 (%)

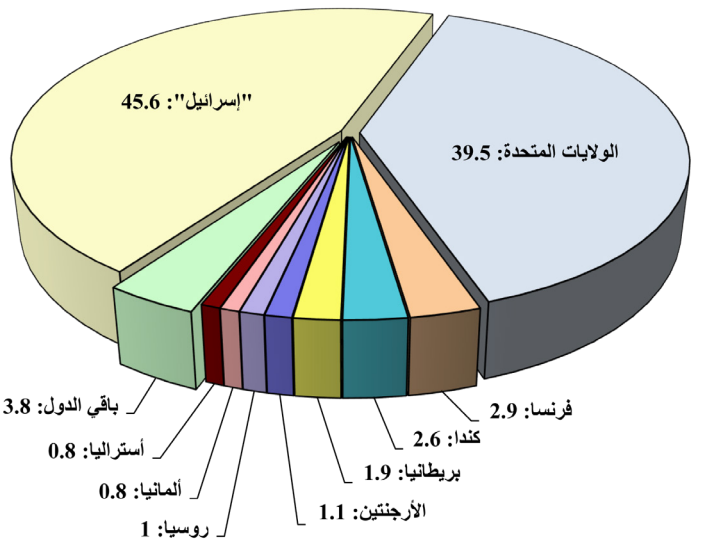

ثالثاً: المؤشرات الاقتصادية

تعيش "إسرائيل" حالة اقتصادية متقدمة مقارنة بمستويات الحياة والبيئات الاقتصادية في أوروبا؛ ومقارنة بدول الشرق الأوسط، وهي حالة تعيش على حساب الشعب الفلسطيني وأرضه وثرواته الطبيعية، وتستفيد من الدعم الأمريكي ومن النفوذ في العالم الغربي؛ كما تستفيد من غياب المخاطر الرسمية العربية، ومن التطبيع مع العديد من البلدان العربية.

خلال سنتي 2020–2021 عانى الاقتصاد الإسرائيلي بشكل كبير من تداعيات انتشار جائحة كورونا (كوفيد–19). وتحدث خبراء إسرائيليون عن أسوأ تراجع اقتصادي إسرائيلي منذ إنشاء الكيان، وعن أزمة اقتصادية تسببت بشطب عدة سنوات من التقدم الاقتصادي. في الوقت الذي وصل فيه عدد الإصابات في نهاية سنة 2021 إلى 1.38 مليون إصابة.[48]

وأنفقت "إسرائيل" نحو 9.3 مليارات دولار حتى نهاية 2021 لمواجهة الوباء. وارتفع العجز الحكومي إلى 11.6% في سنة 2020، كما ارتفع الدَّين العام من 60% إلى 72.6% من الدخل القومي. وكل أسبوع إغلاق كان يكلف الاقتصاد الإسرائيلي من 6–9 مليارات شيكل (نحو 1.9–2.8 مليار دولار)؛ بينما انخفض مبيت السياح الأجانب في الفنادق بنسبة 95% سنة 2020. أما التحسن الاقتصادي الذي شهدته سنة 2021، فقد ظلّ جزئياً، وإن كانت الخسائر أقل مما كان متوقعاً.[49]

كما تأثر الاقتصاد الإسرائيلي بانعكاسات العدوان على قطاع غزة في معركة "سيف القدس" في أيار/ مايو 2021، حيث بلغ مجموع الخسائر الاقتصادية نحو 2.14 مليار دولار.[50]

بلغ الناتج المحلي الإجمالي (Gross Domestic Product (GDP الإسرائيلي، وفق تقديرات دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، لسنة 2021 ما مجموعه 1,554.3 مليار شيكل (481 مليار دولار)، مقارنة بـ 1,401.4 مليار شيكل (نحو 408 مليارات دولار) سنة 2020 و1,418.4 مليار شيكل (398 مليار دولار) سنة 2019. ووفق هذه التقديرات، فإن الناتج المحلي سجل نمواً بالعملة المحلية بلغ 10.9% لسنة 2021، وتراجعاً مقداره 1.2% لسنة 2020. أما عند احتساب نسبة النمو بالدولار، وبسبب تذبذب قيمة الشيكل مقابل الدولار، فإننا نجد أنَّ نسبة النمو ارتفعت بما مقداره 18% سنة 2021، وبنسبة 2.5% سنة 2020 مقارنة بالسنة التي سبقتها (انظر جدول 5/7). مع ملاحظة أن الإحصائيات التي نعرضها مستقاة من المصادر الرسمية، وهي مصادر تقوم بتحديث البيانات وإجراء تعديلات عليها بين فترة وأخرى.

جدول 5/7: إجمالي الناتج المحلي الإسرائيلي 2015–2021 بالأسعار الجارية[51]

السنة	إجمالي الناتج المحلي (بالمليون شيكل)	إجمالي الناتج المحلي (بالمليون دولار)	سعر صرف الشيكل (حسب بنك "إسرائيل" المركزي)
2015	1,166,354	300,305	3.8839
2016	1,225,235	319,022	3.8406
2017	1,278,841	355,263	3.5997
2018	1,341,581	372,972	3.597
2019	1,418,449	397,960	3.5643
2020	1,401,406	407,777	3.4367
2021	1,554,281	481,306	3.2293

إجمالي الناتج المحلي الإسرائيلي 2015–2021 بالأسعار الجارية (بالمليون دولار)

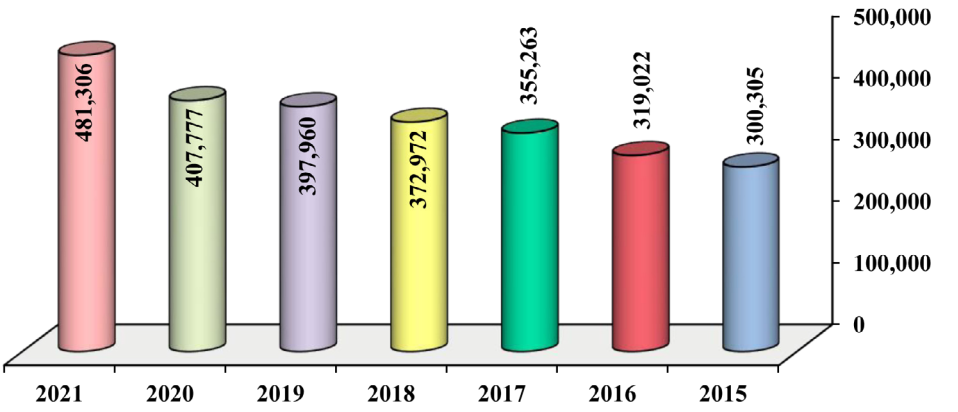

وحسب الإحصائيات الإسرائيلية فإن معدل دخل الفرد الإسرائيلي سنة 2021 بلغ 165,942 شيكل (51,386 دولار)، مقارنة بـ 152,090 شيكل (44,255 دولار) سنة 2020، و156,716 شيكل (43,968 دولار) سنة 2019. ووفق هذه الإحصائيات، فإن معدل دخل الفرد سجل نمواً بالعملة المحلية بلغ 9.1% سنة 2021، وتراجعاً مقداره 3% لسنة 2020. أما عند احتساب نسبة النمو بالدولار، وبسبب تذبذب قيمة الشيكل مقابل الدولار، فإننا نجد أن نسبة النمو ارتفعت بما مقداره 16.1% سنة 2021، وبنسبة 0.7% سنة 2020 مقارنة بالسنة التي سبقتها. ولذلك يجب عدم المسارعة لاستنتاجات غير دقيقة إذا لم يتم الانتباه إلى اختلاف الحساب بالعملة المحلية مقابل الدولار (انظر جدول 5/8).

جدول 5/8: معدل دخل الفرد الإسرائيلي 2015–2021 بالأسعار الجارية[52]

السنة	معدل دخل الفرد (بالشيكل)	معدل دخل الفرد (بالدولار)
2015	139,231	35,848
2016	143,413	37,341
2017	146,830	40,790
2018	151,087	42,004
2019	156,716	43,968
2020	152,090	44,255
2021	165,942	51,386

معدل دخل الفرد الإسرائيلي 2015–2021 بالأسعار الجارية (بالدولار)

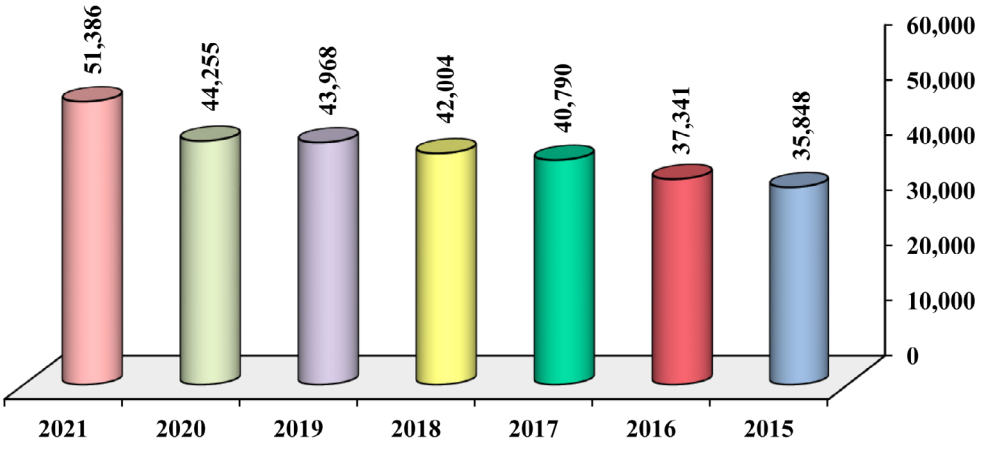

وبحسب تقرير الفقر السنوي لمنظمة "لتيت Latet" الإسرائيلية، الذي نشر في 2021/12/21، فإن 27% من سكان "إسرائيل" يعيشون تحت خط الفقر. وهي إحصائية محتسبة، غالباً، قبل استلامهم لمخصصات الدعم الاجتماعي التي تُخفّض نسبة الفقر فيما بينهم بنحو 29%. غير أن اللافت للنظر هو أن هذه المخصصات تُخرج نحو 45% من فقراء اليهود من تحت خط الفقر، مقابل نحو 11% من فقراء فلسطينيي 1948. أما نسبة 27% فتعني أن 2.5 مليوناً يعيشون تحت خط الفقر بينهم 1.1 مليون طفل وفتى تحت 18 عاماً.[53]

أما تقرير الفقر السنوي الذي صدر عن مؤسسة التأمين الوطني National Insurance of Israel (NII) في 2021/12/29 فيذكر أن نسبة الفقر كانت 21% في سنة 2020، ووصلت إلى 22.7% سنة 2021.[54]

وقد لاحظ مركز أدفا Adva Center في تل أبيب في تقريره الصادر في آذار/ مارس 2021 أن قرابة مليون شخص انضموا إلى دائرة البطالة سنة 2020، أو أغلقوا مصالحهم التجارية الصغيرة، على الأغلب بسبب أزمة جائحة كورونا؛ في الوقت الذي لم يتضرر فيه أصحاب الدخول العالية في "إسرائيل"، وأن عدد أصحاب الملايين لم يتراجع إلا بنسبة ضئيلة، وأن هناك نحو 157 ألف مليونير في "إسرائيل".[55]

أما فيما يتعلق بموازنة الحكومة الإسرائيلية، فإن معطيات دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية تشير إلى أن مجموع المصروفات الكلي في الميزانية المعتمدة المعدلة لسنة 2019 بلغ 572.345 مليار شيكل (نحو 160.58 مليار دولار)؛ غير أن الأداء الحقيقي للمصروفات Budget Performance بلغ 624.526 مليار شيكل (181.7 مليار دولار) في سنة 2020 مقابل 554.726 مليار شيكل (نحو 155.6 مليار دولار) سنة 2019.[56]

وتتوزع الميزانية على ثلاثة محاور، أولها الميزانية الاعتيادية Ordinary Budget وتشمل مصاريف الرئاسة ورئاسة الوزراء والوزارات...، والثانية تشمل ميزانية التطوير وسداد الديون، والثالثة تشمل ميزانية للمشاريع. ويلاحظ من أداء الميزانية لسنة 2020 أن الميزانية الاعتيادية حازت على 455.957 مليار شيكل (نحو 132.7 مليار دولار)، من ضمنها 71.928 مليار شيكل (نحو 20.9 مليار دولار) صُرفت على الجيش، و19.797 مليار شيكل (نحو 5.76 مليارات دولار) صُرفت على الأمن العام، و79.909 مليار شيكل (نحو 23.3 مليار دولار) صُرفت على التعليم، و77.434 مليار شيكل (نحو 22.5 مليار دولار) صُرفت على الشؤون الاجتماعية. كما يلاحظ أن سداد الديون قد اقتطع جزءاً لا بأس به من المجموع الكلي للمصروفات حيث بلغت 97.392 مليار شيكل (نحو 28.3 مليار دولار) سنة 2020 مقارنة بـ 104.85 مليار شيكل (نحو 29.4 مليار دولار) سنة 2019.[57]

ويظهر أن القفزة الكبيرة في المصروفات في سنة 2020 مرتبطة أساساً بمكافحة جائحة كورونا، وتقديم الرعاية الاجتماعية والدعم المالي للعمال والموظفين الذين تعطلوا مؤقتاً أو كلياً بسبب الجائحة.

في المقابل، فإن مجمل الإيرادات الفعلي لسنة 2020 كان 610.8 مليارات شيكل (نحو 177.7 مليار دولار) مقارنة بـ 512.13 مليار شيكل (نحو 143.7 مليار دولار) سنة 2019. ومن الواضح أن جانباً كبيراً من الإيرادات يأتي من ضريبة الدخل (نحو 139.3 مليار شيكل أي نحو 40.5 مليار دولار) ومن ضريبة القيمة المضافة (نحو 100.2 مليار شيكل أي نحو 29.2 مليار دولار) كما في ميزانية سنة 2020.[58]

وتظهر الإحصائيات التي أمكن الحصول عليها من موقع وزارة المالية الإسرائيلية إنفاقاً مقداره 519.9 مليار شيكل (نحو 161 مليار دولار) سنة 2021، دون أن تشير إلى الجوانب المتعلقة بسداد الديون والمشاريع. وأظهرت الإحصائيات إنفاقاً تراكمياً مقداره 478.5 مليار شيكل (نحو 139.2 مليار دولار) سنة 2020، مقابل 420.3 مليار شيكل (نحو 117.9 مليار دولار) سنة 2019.[59]

ويجب الانتباه إلى أنه قد يحدث بعض التعارض والإرباك لدى الباحثين بحسب الإحصائيات والأرقام التي تصدرها جهات رسمية إسرائيلية، دون تحديد دقيق للمصطلح، إن كان المقصود الميزانية الكلية العامة Grand Total أم الميزانية الاعتيادية؛ وإن كان المقصود الميزانية التي أقرتها الحكومة، أم التي أقرها الكنيست، أم الميزانية الفعلية المحدَّثة للإيرادات والمصروفات بعد الانتهاء من السنة المالية.

ويوضح الجدول التالي الإيرادات والمصروفات العامة الفعلية للحكومة الإسرائيلية خلال الفترة 2017–2019:

جدول 5/9: الإيرادات والمصروفات العامة الفعلية للحكومة الإسرائيلية 2018–2020[60]

		2018		2019		2020	
		مليون شيكل	مليون دولار	مليون شيكل	مليون دولار	مليون شيكل	مليون دولار
الإيرادات	إيرادات جارية	314,753	87,504.3	323,245	90,689.6	316,192	92,004.5
	إيرادات رأسمالية	128,694	35,778.1	162,575	45,612	269,135	78,312
	مشاريع	25,072	6,970.3	26,312	7,382.1	25,473	7,412.1
مجموع الإيرادات الكلي		**468,519**	**130,252.7**	**512,133**	**143,684**	**610,800**	**177,728.6**
المصروفات	الميزانية الاعتيادية	368,549	102,460.1	384,165	107,781.3	455,957	132,672.9
	ميزانية التطوير وسداد الديون	113,338	31,509	144,229	40,464.9	143,101	41,639.1
	مشاريع	24,983	6,945.5	26,332	7,387.7	25,468	7,410.6
مجموع المصروفات الكلي		**506,870**	**140,914.7**	**554,726**	**155,633.9**	**624,526**	**181,722.6**
نسبة العجز (%)		**8.2–**		**8.3–**		**2.2–**	

وفيما يتعلق بالصادرات الإسرائيلية لسنة 2021، فقد بلغت ما مجموعه 60.07 مليار دولار مقارنة بما مجموعه 50.154 مليار دولار سنة 2020، و58.508 مليار دولار سنة 2019؛ وبذلك تكون الصادرات قد ارتفعت بنسبة 19.8% سنة 2021، بعد أن كانت قد انخفضت بنسبة 14.3% سنة 2020. أما الواردات لسنة 2021، فبلغت ما مجموعه 90.28 مليار دولار مقارنة بما مجموعه 69.27 مليار دولار سنة 2020، و76.79 مليار دولار سنة 2019؛ وبذلك تكون الواردات قد ارتفعت بنسبة 30.3% سنة 2021، بعد أن كانت قد انخفضت بنسبة 9.8% سنة 2020 (انظر جدول 5/10). مع العلم أن هذه الإحصاءات لا تشمل التجارة الخارجية من الخدمات استيراداً وتصديراً؛ وأن النسب مُحتسبة على أساس الدولار، وليس على أساس الشيكل.

جدول 5/10: إجمالي الصادرات والواردات الإسرائيلية 2018–2021 بالأسعار الجارية[61]

		الصادرات	الواردات	نسبة العجز (%)
2018	مليون شيكل	222,432.6	275,436.4	23.8–
	مليون دولار	61,951.4	76,610.7	
2019	مليون شيكل	208,769.1	273,743.8	31.1–
	مليون دولار	58,508.1	76,784.9	
2020	مليون شيكل	172,326.2	237,861.8	38–
	مليون دولار	50,154.1	69,270.3	
2021	مليون شيكل	193,828.8	291,387.8	50.3–
	مليون دولار	60,073.8	90,281.2	

إجمالي الصادرات والواردات الإسرائيلية 2018–2021 بالأسعار الجارية (بالمليون دولار)

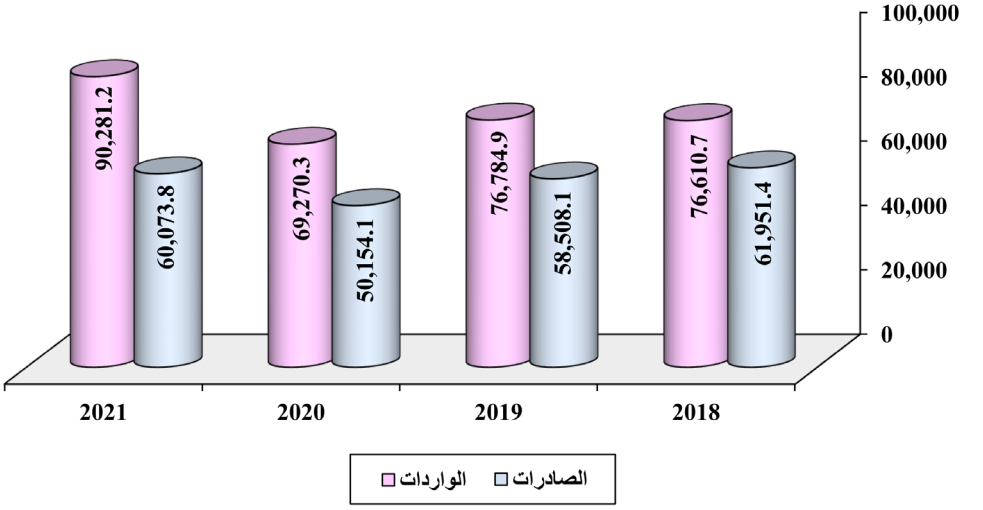

وما تزال الولايات المتحدة تتمتع بمركزها المعتاد كشريك تجاري أول لـ"إسرائيل"، ففي سنة 2021 بلغت الصادرات الإسرائيلية إلى الولايات المتحدة نحو 16.195 مليار دولار، أي ما يمثل 27% من مجمل الصادرات الإسرائيلية، مقابل نحو 13.132 مليار دولار في سنة 2020 (26.2% من مجمل الصادرات الإسرائيلية). أما الواردات الإسرائيلية من الولايات المتحدة

فشهدت انخفاضاً ملحوظاً سنة 2021، حيث بلغت نحو 8.293 مليارات دولار، أي ما يمثل 9.2% من مجمل الواردات الإسرائيلية، مقابل نحو 8.05 مليارات دولار في سنة 2018 (11.6% من مجمل الواردات الإسرائيلية). وتُعوِّض "إسرائيل" بعضاً من عجزها التجاري مع معظم شركائها التجاريين، من خلال الفائض التجاري، الذي يقارب 7.9 مليارات دولار سنة 2021 و5.08 مليارات دولار سنة 2020، مع الولايات المتحدة، وهو ما يعدُّ دعماً مهماً للاقتصاد الإسرائيلي (انظر جدول 5/10).

واحتلت الصين موقع ثاني أكبر شريك تجاري لـ"إسرائيل"، حيث بلغت الصادرات الإسرائيلية إليها نحو 4.356 مليارات دولار سنة 2021 و4.241 مليارات دولار سنة 2020، والواردات الإسرائيلية منها 10.724 مليارات دولار سنة 2021 و7.67 مليارات دولار سنة 2020. واحتلت ألمانيا المركز الثالث، حيث بلغ حجم التبادل التجاري نحو 8.35 مليارات دولار سنة 2021، بعد أن كان 6.91 مليارات دولار سنة 2020.

وتقدمت سويسرا من المركز الخامس إلى المركز الرابع في سنة 2021، حيث بلغ حجم التبادل التجاري نحو 7.341 مليارات دولار، وكان 5.672 مليارات دولار سنة 2020. وكان من اللافت تقدم تركيا من المركز السابع إلى المركز الخامس ليبلغ حجم التبادل التجاري نحو 6.67 مليارات دولار في سنة 2021، بعد أن كان 4.93 مليارات دولار سنة 2020. واحتلت كل من بلجيكا وهولندا المركزَين السادس والسابع بتبادل تجاري بلغ 5.99 مليارات دولار و5.94 مليارات دولار على التوالي. وتراجعت بريطانيا من المركز الثالث سنة 2019 إلى المركز الرابع سنة 2020 بتبادل تجاري بلغ نحو 6.68 مليارات دولار، ثم إلى المركز الثامن سنة 2021 بتبادل تجاري بلغ نحو 5.38 مليارات دولار (انظر جدول 5/11).

وإلى جانب الدول السابقة، فإن أبرز البلدان التي صدَّرت "إسرائيل" إليها سنة 2021 هي الهند (2.76 مليار دولار)، وإيرلندا (1.44 مليار دولار)، وهونج كونج (1.38 مليار دولار)، وإيطاليا (1.35 مليار دولار)، وفرنسا، والبرازيل. وكان من اللافت للنظر ارتفاع قيمة الصادرات الإسرائيلية إلى إيرلندا بنسبة 625%، وارتفاع مجمل التبادل التجاري بين إيرلندا و"إسرائيل" بنحو 141% في سنة 2021 مقارنة بسنة 2020. أما أبرز البلدان التي استوردت "إسرائيل" منها سنة 2021 فهي إيطاليا (3.36 مليارات دولار)، وهونج كونج (2.67 مليارات دولار)، وفرنسا (2.37 مليارات دولار)، وكوريا الجنوبية (2.25 مليار دولار)، والهند (2.24 مليار دولار)، وإسبانيا (2.03 مليار دولار) (انظر جدول 5/11).

جدول 5/11: حجم التبادل التجاري والصادرات والواردات الإسرائيلية مع دول مختارة 2020–2021 بالأسعار الجارية (بالمليون دولار)[62]

	البلدان	حجم التبادل التجاري		الصادرات الإسرائيلية إلى:		الواردات الإسرائيلية من:	
		2021	2020	2021	2020	2021	2020
1	الولايات المتحدة	24,487.7	21,181.8	16,194.8	13,132.3	8,292.9	8,049.5
2	الصين	15,080.1	11,910.2	4,356.2	4,240.5	10,723.9	7,669.7
3	ألمانيا	8,350.3	6,911.5	1,790.5	1,681.1	6,559.8	5,230.4
4	سويسرا	7,341	5,671.9	742.4	445.2	6,598.6	5,226.7
5	تركيا	6,666.4	4,928.8	1,902.2	1,430.8	4,764.2	3,498
6	بلجيكا	5,988.1	4,524.4	1,969	1,458.3	4,019.1	3,066.1
7	هولندا	5,940.8	5,364.9	2,228.6	2,462.8	3,712.2	2,902.1
8	بريطانيا	5,377.2	6,681.4	2,390.6	3,712.7	2,986.6	2,968.7
9	الهند	5,001.5	3,112.6	2,760.3	1,598.9	2,241.2	1,513.7
10	إيطاليا	4,716.7	3,470.2	1,354.2	786.7	3,362.5	2,683.5
11	هونج كونج	4,057.2	3,249.4	1,384.1	1,239.6	2,673.1	2,009.8
12	فرنسا	3,673	3,290	1,305.9	1,153.7	2,367.1	2,136.3
13	إيرلندا	3,411.4	1,414.1	1,435.7	198	1,975.7	1,216.1
14	كوريا الجنوبية	3,406.2	2,480.4	1,154.6	787.7	2,251.6	1,692.7
15	إسبانيا	3,160.8	2,401.2	1,128.9	874.8	2,031.9	1,526.4
16	اليابان	2,415.5	2,187.7	976	948.3	1,439.5	1,239.4
17	سنغافورة	2,374.6	1,587.1	690.6	513.9	1,684	1,073.2
18	تايوان	2,164.1	1,671.2	1,058.4	733.2	1,105.7	938
19	البرازيل	1,526.2	1,226.3	1,229	1,006.7	297.2	219.6
20	روسيا	1,472	1,090.3	784.1	672	687.9	418.3
21	بلدان أخرى	33,744.2	25,069	13,237.7	11,076.9	20,506.5	13,992.1
	المجموع العام	**150,355**	**119,424.4**	**60,073.8**	**50,154.1**	**90,281.2**	**69,270.3**

الصادرات الإسرائيلية إلى دول مختارة 2021 بالأسعار الجارية (بالمليون دولار)

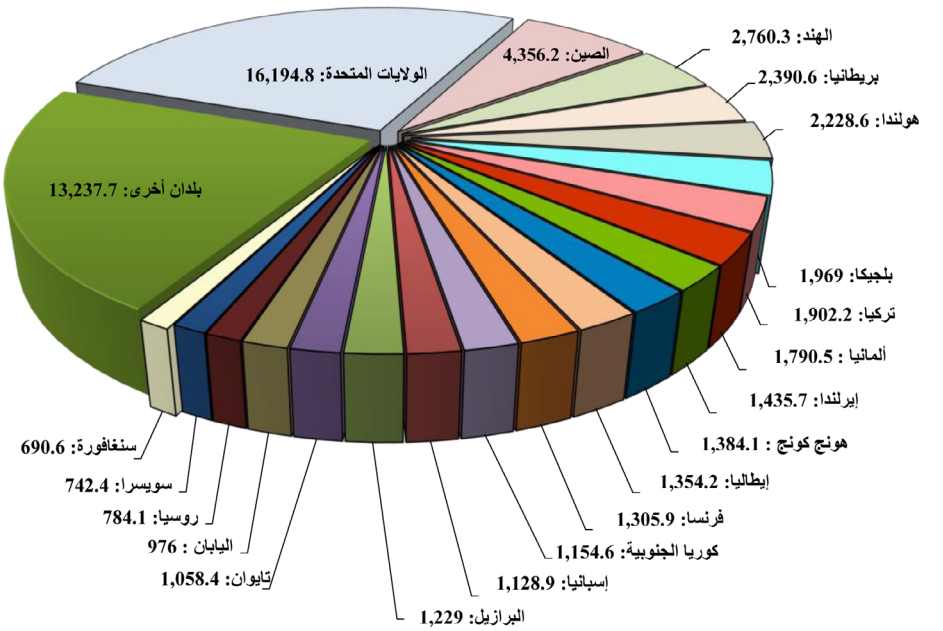

الواردات الإسرائيلية من دول مختارة 2021 بالأسعار الجارية (بالمليون دولار)

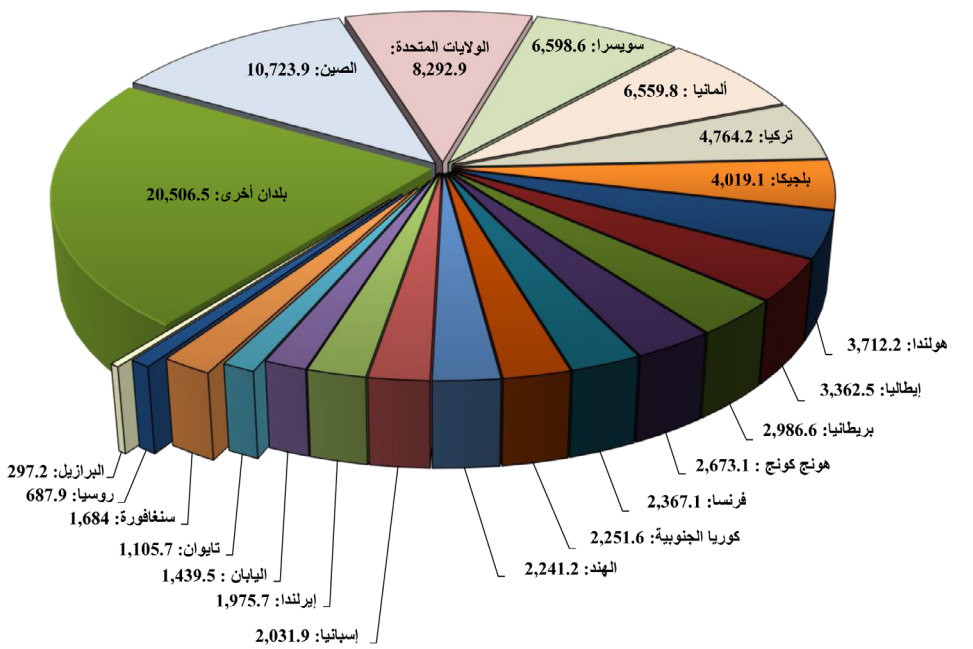

تصدرت السلع الصناعية قائمة الصادرات الإسرائيلية لسنتي 2020 و2021؛ حيث بلغت نسبتها 91.9% و89.1% على التوالي. وبلغت نسبة صافي الصادرات الإسرائيلية من الماس 6.5% سنة 2020 و9.4% سنة 2021. أما الصادرات الزراعية فبلغت نسبتها نحو 2% سنتي 2020 و2021 (انظر جدول 5/12). ولدى توزيع الصادرات الصناعية استناداً إلى درجة توظيفها للتكنولوجيا technological intensity فإن صناعات التكنولوجيا العالية شكلت في سنة 2020 ما نسبته 38% من مجمل هذه الصادرات، بينما شكلت صناعات التكنولوجيا المتوسطة 55%، وصناعات التكنولوجيا المتدنية 7%.[63]

جدول 5/12: الصادرات الإسرائيلية حسب المجموعة السلعية 2019–2021 (بالمليون دولار)[64]

السنة	سلع زراعية	سلع صناعية	الماس المصقول والخام	أخرى	صادرات مرتجعة	المجموع
2019	1,124.6	46,069.5	4,843.8	7.3	394.2–	**51,651.1**
2020	1,039.4	43,640.9	3,099.4	52.3	341.8–	**47,490.1**
2021	1,129.1	50,165.6	5,314.5	14.2	340.5–	**56,283**

أما فيما يتعلق بالواردات الإسرائيلية فقد تصدرت المواد الخام قائمة الواردات في سنتي 2020 و2021، حيث بلغت نسبتها 45.7% و44.1% على التوالي، وبلغت نسبة واردات الوقود 8% و10.1% على التوالي، والسلع الاستهلاكية 26%، ومواد الاستثمار 16%، أما واردات الماس فبلغت نسبتها نحو 4% في سنتي 2020 و2021 (انظر جدول 5/13).

جدول 5/13: الواردات الإسرائيلية حسب المجموعة السلعية 2019–2021 (بالمليون دولار)[65]

السنة	السلع الاستهلاكية	المواد الخام	المواد الاستثمارية	الوقود	الماس المصقول والخام	أخرى	المجموع
2019	17,307.5	31,229.9	11,263.6	9,155.2	3,879.7	2,975.8	**75,811.7**
2020	17,962.4	31,384.2	10,842.6	5,528.4	2,432.1	597.8	**68,747.5**
2021	23,337.7	39,259.2	13,884	9,002.9	3,413.9	199.7	**89,097.4**

وعلى الرغم من أن "إسرائيل" تُعدُّ من الدول الغنية والمتقدمة، إلا أنها ما تزال تتلقى دعماً أمريكياً سنوياً، بل إنه شهد زيادة بنحو 700 مليون دولار سنوياً منذ سنة 2018؛ ليرتفع الدعم إلى 3.8 مليارات دولار سنوياً، من بينها 3.3 مليارات دولار على شكل منحة عسكرية. ولذلك فقد تلقَّت "إسرائيل" في سنة 2020 ما مجموعه 3.8 مليارات دولار، كما تلقّت المبلغ نفسه سنة 2021. وبذلك يبلغ ما تلقته "إسرائيل" من دعم أمريكي في الفترة 1949–2021 ما مجموعه نحو 145.89 مليار دولار، حسب الحصيلة النهائية للتقرير المقدم من خدمة أبحاث الكونجرس (سي آر أس) (Congressional Research Services (CRS).[66]

جدول 5/14: المساعدات الأمريكية لـ"إسرائيل" 1949–2021 (بالمليون دولار)[67]

الفترة	1958–1949	1968–1959	1978–1969	1988–1979	1998–1989
مجموع المساعدات	599.6	727.8	11,426.5	29,933.9	31,551.9

الفترة	2008–1999	2018–2009	2019	2020	2021	المجموع الكلي
مجموع المساعدات	29,374.7	30,878.2	3,800	3,800	3,800	**145,892.6**

رابعاً: المؤشرات العسكرية

بالرغم من التفوق العسكري النوعي الإسرائيلي الهائل مقارنة بالمقاومة الفلسطينية، حتى بجميع الدول العربية، وبالرغم من توفر كافة أشكال السلاح والتدريب والتعبئة والتقنيات المتقدمة والميزانيات الضخمة؛ إلا أن المقاومة الفلسطينية، وخصوصاً في قطاع غزة، فرضت نفسها فرضاً، وتمكنت في معركة سيف القدس من إرباك الجيش الإسرائيلي، وإفشال خططه، بل وإرباك المجتمع الصهيوني في فلسطين التاريخية. وهو ما جعل المستويين السياسي والعسكري يقومان بعمليات مراجعة لخططهما. وفيما يلي أبرز المؤشرات العسكرية لسنتي 2020–2021:

1. التعيينات والتغييرات الهيكلية:

شهدت سنتا 2020 و2021 بعض التعيينات في مناصب مهمة في الجيش الإسرائيلي في إطار التعيينات الاعتيادية، فقد تسلّم العميد نمرود ألوني Nimrod Aloni، في آب/ أغسطس 2020، مهامه قائداً لفرقة غزة Gaza Division بالمنطقة الجنوبية.[68] كما تسلّم الجنرال يارون فينكلمن Yaron Finkleman مهامه لقيادة قسم العمليات في مديرية عمليات الجيش الإسرائيلي، في تشرين الأول/ أكتوبر 2020، وهو دور مركزي في تخطيط الأنشطة العسكرية وغالباً ما يكون نقطة انطلاق لمنصب في هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي.[69]

وفي أيلول/ سبتمبر 2021، تمّ تسمية قائد جديد لسلاح الجو الإسرائيلي، وهو تومر بار Tomer Bar، الذي سيخلف قائد الجو الجنرال عميكام نوركين Amikam Norkin، وبار كان يشغل منصب رئيس "مديرية تصميم القوة Force Design Directorate" (قسم التخطيط سابقاً Planning Directorate)، فيما حلّ محله الجنرال يعقوب بنجو Yaakov Banjo.[70] وفي 2021/10/12، تسلّم اللواء تامير يداي Tamir Yadai مهامه قائداً لذراع البر خلفاً للواء يوئيل ستريك Yoel Strick.[71]

2. القوى البشرية:

يبلغ عديد الجيش الإسرائيلي نحو 635 ألفاً، بينهم نحو 170 ألف في الخدمة الفعلية، و465 ألفاً في الاحتياط.[72] وهو احتياط فعّال يمكن أن ينضم للخدمة والقتال خلال أربعة أيام فقط. وقد لوحظ في السنوات الأخيرة تزايد نفوذ التيار اليميني الديني حتى في الرتب العليا للجيش.

وقد أصدر قسم القوى البشرية Manpower Directorate في الجيش الإسرائيلي، في كانون الثاني/ يناير 2022، معطياته السنوية الخاصة بعدد جنوده القتلى في ظروف مختلفة عن سنة 2021. وبحسب هذا القسم، فقد شهدت سنة 2021 مقتل 31 جندياً إسرائيلياً مقابل 28 جندياً إسرائيلياً قُتلوا سنة 2020، و27 جندياً قتلوا سنة 2019. بينما لقي 19 جندياً مصرعهم، سنة 2021، في حوادث تدريب أو حوادث طرق أو حوادث عمل، مقابل 13 جندياً سنة 2020، وقُتل جندي بصاروخ مضاد للدبابات في قطاع غزة خلال معركة سيف القدس أيار/ مايو 2021، مقابل مصرع جندي في وحدة جولاني Golani نتيجة إلقاء حجر على رأسه خلال حملة اعتقالات في الضفة الغربية سنة 2020. وسجّلت سنة 2021 انتحار 11 جندياً، 3 منهم من يهود الفلاشا Falasha Jews، مقابل 9 جنود سنة 2020 و 12 جندياً سنة 2019.[73] وتجدر الإشارة إلى أن القناص الإسرائيلي بارئيل شموئيلي Barel Shmueli، الذي قُتل على يد مسلح فلسطيني خلال تظاهرة على حدود قطاع غزة في آب/ أغسطس 2021، لم يدخل ضمن إحصاءات القتلى لأنه كان يخدم في شرطة حرس الحدود.[74]

وفيما يتعلق بدافعية الشبان في "إسرائيل"، في الخدمة في الوحدات القتالية بالجيش الإسرائيلي، ذكر موقع والاّ Walla العبري، في 2020/8/1، أن الجيش الإسرائيلي يعاني من تدني دافعية الشبان في "إسرائيل"، من الخدمة في الوحدات القتالية بالجيش. وأن رغبة الشبان الإسرائيليين، للخدمة بالجيش تتراجع بشكل مستمر، وأن 11.5% من الجنود المستجدين تهربوا من الخدمة، خلال سنة 2019، مقابل 7.9% سنة 2018.[75] وكشف المعهد الإسرائيلي للديموقراطية The Israel Democracy Institute في تقريره السنوي، في 2022/1/6، أن ثقة الجمهور بالجيش تشهد تراجعاً لأدنى مستوى لها منذ عشرة أعوام، فقد بيّنت المعطيات إلى أن ثقة الجمهور به قد تراجعت من 90% سنة 2019 إلى 81% سنة 2020 إلى 78% سنة 2021.[76]

3. خطط وتوجهات عسكرية:

تزداد التحديات أمام "إسرائيل" ضبابيةً خلال سنة 2022 وفقاً للتقديرات الأمنية والعسكرية ولمحللي مراكز الأبحاث، وذلك مع سلسلة طويلة من الأحداث العالمية والإقليمية والمحلية التي أثّرت على المشهد الإسرائيلي خلال سنتي 2020–2021.

وفقاً للإجماع الإسرائيلي، تمّ تعريف برنامج إيران النووي على أنه أخطر تهديد لـ"إسرائيل" وأمنها القومي، بذريعة أن إيران تكتسب المعرفة والخبرة اللازمتين للأسلحة النووية، وتتقدم في تخصيب اليورانيوم Uranium إلى مستويات عالية.[77] غير أن جيش الاحتلال الإسرائيلي أقرّ في التقرير الذي يلخص العمليات التي قام بها الجيش والأوضاع الأمنية على مختلف الجبهات خلال سنة 2021، بعدم قدرته على شنّ هجوم على إيران دون الاستعداد لمعركة في الدائرة الأولى، على الجبهة اللبنانية وسورية وقطاع غزة. وتبقى الجبهة الداخلية للكيان جبهة "هشة" وغير مجهزة بما فيه الكفاية لحرب متزامنة على عدة جبهات، كما أنها غير محصنة من هجمات صاروخية قد تصيب الأهداف الإسرائيلية التي يتوقع تعرضها للهجوم.[78]

وقد خلص مؤتمر هرتسيليا Herzliya Conference سنتي 2020 و2021، إلى أن التحديات والتهديدات التي تواجه "إسرائيل" تتركز في أربع دوائر: تقليدية (جيوش)، وغير تقليدية (منظمات المقاومة)، ونووية، وسيبرانية. وقد جاء التهديد الإيراني في المرتبة الأولى؛ وهذا التهديد متمثل في برنامجها النووي وفي التمدد العسكري التقليدي في المساحات الجغرافية القريبة من الكيان؛ خصوصاً في سورية ولبنان. وقد هدد رئيس الحكومة الإسرائيلية نفتالي بينيت في مؤتمر هرتسيليا لسنة 2021، أن "إسرائيل" سوف تردّ بطريقة مباشرة على ما أسماه "الاعتداءات التي يقوم بها وكلاء إيران" من خلال استهداف النظام الإيراني.[79]

كما أكد قائد سلاح الجو الإسرائيلي، الجنرال عميكام نوركين، في معرض تطرقه للخيار العسكري الإسرائيلي ضدّ إيران، خلال المؤتمر نفسه: "إنه وفقاً لتوجيهات رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، أفيف كوخافي [Aviv Kochavi]، فإن إيران على رأس سُلّم أولويات الجيش وهذا يحدد تخصيص الموارد والتدريبات لنا، وهو في صلب تحسين قدراتنا". وتابع: "أفترض أننا سنضطر لتسريع جزء من عمليات الشراء والإنتاج وقدرات التزود بالوقود للمسافات البعيدة، وبدون شكّ ستتم ملاءمة الخطة الاستراتيجية لهذا الأمر".[80]

وفي الوثيقة التي قدمها معهد دراسات الأمن القومي إلى الرئيس الإسرائيلي إسحق هيرتزوج، سنة 2021، والتي استعرض فيها التحديات الرئيسية التي تواجهها "إسرائيل"، تمّ تعريف البرنامج النووي الإيراني في الوثيقة بـ"التهديد الأكثر خطورة على إسرائيل"، ودعت إلى الاستعداد للخيار العسكري في حال فشل المفاوضات في فيينا للتوصل لاتفاق نووي جديد. وأكدت الوثيقة

أن على "إسرائيل" الاستمرار في إفشال التمركز الإيراني في الجبهة الشمالية وتعطيل أنشطتها الإقليمية كجزء من المعركة المستمرة بين حربين، وتحسين القدرات وعدم إظهار علامات التعب في النضال ضدّ التمركز الإيراني. أما بخصوص الساحة الشمالية، فإن التهديد المحتمل هناك، بات يتزايد في ظلِّ الضعف لدرجة تفكك لبنان والانقسام المتزايد في سورية، وترسخ قوة حزب الله في لبنان.[81]

أما بالنسبة إلى الفلسطينيين، فتَخلُص الوثيقة إلى أن "هذه الساحة هامشية على الأجندة الدولية والإقليمية" إلا أنها تشدد على ضرورة تقوية السلطة الفلسطينية لتحقيق الاستقرار في الضفة الغربية والمحافظة عليها كشريك في أي تسوية مستقبلية، مع الحفاظ على الحوار السياسي الرفيع المستوى وتعميق التنسيق الأمني. ويتوجب أيضاً الاستعداد لنهاية عهد رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، خصوصاً في ظلِّ ازدياد قوة حركة حماس، ويجب على "إسرائيل" تحسين استعداداتها لعملية عسكرية في قطاع غزة تتضمن مناورة برية لإلحاق أضرار جسيمة بالذراع العسكري لحركة حماس.[82]

مع إقرار الكنيست الإسرائيلي الميزانية العامة لسنة 2022، تلقّت الخطة المتعددة السنوات (زخم أو قوة دافع) "تنوفاه Tnufa"، التي قام ببلورتها رئيس هيئة الأركان الجديد أفيف كوخافي، دفعة قوية للتنفيذ؛ سواء فيما يتعلق بتدريب الجيش أم ترتيب هيكليته أم تسليحه، وبالأخص تحسين المستوى المعيشي والتشغيلي والوضع الصحي داخل الجيش؛ وهو مطلب رئيسي من مطالب كوخافي منذ توليه منصبه سنة 2018.[83] ويجري العمل على إعادة الاعتبار لمصداقية الجيش الإسرائيلي التي اهتزت عشية معركة سيف القدس أيار/ مايو 2021، من خلال خطة تنوفاه القائمة على مبدأ "حربٌ مُباغتة".

وقد رأى التقييم السنوي للجيش الإسرائيلي أن حالة الوضع الأمني في "تحسن"، وأن إقرار الميزانية الخاصة بوزارة الدفاع "سيساعد في ذلك من خلال المزيد من المشتريات واقتناء المعدات وتدريب العسكريين والاحتياطيين في العامين المقبلين". وعلى الرغم من حالة "التحسن" في الوضع الأمني، وفقاً للتقييم، فإن ذلك لا يمكن أن يمنع احتمال حدوث تصعيد مفاجئ وغير متوقع على أي جبهة من الجبهات كما كان في السنوات الأخيرة، خصوصاً في جبهة قطاع غزة، ويرى التقييم أن عوامل التفجير لم تتضاءل، لأن حركتَي حماس والجهاد الإسلامي منظمتان مقاومتان، ولأن "إسرائيل" ما زالت ترفض تحسين الوضع الاقتصادي لغزة، كما أن مفاوضات تبادل الأسرى ما زالت متعثرة. ووفقاً للتقرير، فقد أوصى الجيش الإسرائيلي المستوى السياسي الإسرائيلي بعدم السماح لحركتَي حماس والجهاد بمراكمة قوتهما العسكرية.[84]

4. المناورات العسكرية:

وخلال سنتي 2020–2021، كثّف الجيش الإسرائيلي سلسلة من المناورات العسكرية المتنوعة، جمعت فيها معظم الأسلحة، حاكت مواجهة على عدة جبهات، في مسعى لرفع جاهزيته في ظلِّ ما يصفها بالمخاطر الأمنية التي تحيط به من "دول الطوق".

وتأتي المناورات في ظلِّ التصريحات المتواترة لكبار المسؤولين الإسرائيليين والتي تتوقع تصعيداً قد تشهده المنطقة، وضمن سيناريو يخوض فيه الجيش الإسرائيلي حرباً على عدة جبهات مع لبنان وسورية وقطاع غزة، عدا عن الحرب السيبرانية والهجمات الإلكترونية. وفي تحول لافت، أجرى الجيش مناورات في بلدات عربية في المناطق المحتلة سنة 1948، تحاكي اندلاع اضطرابات بالداخل الفلسطيني والضفة الغربية في حال نشوب حرب على إحدى الجبهات، كما حصل خلال معركة سيف القدس.[85]

تُعدُّ المناورة المفاجئة التي أقامها الجيش الإسرائيلي في كانون الأول/ ديسمبر 2021، من أبرز المناورات في السنوات الأخيرة، وقد خصصت للاستعداد لـ"الحرب القادمة" من خلال الانتقال من حالة الروتين إلى الطوارئ. وقد حاكت بحسب بيان الجيش، "سيناريوهات قتالية من أجل تحسين جاهزية الجيش الإسرائيلي للحرب القادمة"، مشيراً إلى أن هذه "التدريبات قادها قسم التكنولوجيا واللوجستيات بالتعاون مع القوات البرية وفرقة العمليات والقيادة الجنوبية".[86] كما أجرى الجيش الإسرائيلي مناورة تحاكي اجتياحاً محتملاً لقطاع غزة، وهي المناورة الأولى بعد معركة سيف القدس أيار/ مايو 2021.[87]

وأنهت الوحدة المتعددة الأبعاد (وحدة الأشباح) التابعة للجيش الإسرائيلي، في آذار/ مارس 2021، تمريناً استمر ثلاثة أسابيع شمل مناورات بالذخيرة الحية، طالت كافة تشكيلاتها في مرتفعات الجولان والحدود اللبنانية. وفي السياق ذاته، قال قائد القوات البرية اللواء يوئيل ستريك: "نريد أن تكون الحرب القادمة أكثر دقة، وأكثر فتكاً مع قدر استخباراتية كبيرة، حيث يتم تفعيل الذخيرة الحية بجوار القوات البرية".[88]

وفي إطار المناورات المشتركة بين الجيش الإسرائيلي وعدد من جيوش الدول الأخرى في المنطقة والعالم، والتي باتت تكرر وتترسخ سنة بعد سنة، مستغلة توتر العلاقات أحياناً بين عدد من دول المنطقة، فقد شارك سلاح البحرية في الجيش الإسرائيلي، في آذار/ مارس 2021، تدريبات عسكرية دولية مع اليونان وقبرص وفرنسا، شرق البحر الأبيض المتوسط.[89] وفي 2021/4/12، أجرت "إسرائيل" والإمارات مناورة جوية مشتركة استمرت عشرة أيام.[90] كما شاركت "إسرائيل"،

في نيسان/ أبريل 2021، في مناورة أُطلق عليها اسم "إنيوخوس Iniohos"، أُقيمت في اليونان بمشاركة سبع دول، تحاكي عدة سيناريوهات، من أبرزها التعامل مع تهديدات صاروخية أرض – جو متقدمة، وسيناريوهات أخرى.[91]

5. التسلح وتجارة الأسلحة:

نشر مراقب عام دولة الاحتلال، القاضي متنياهو إنجلمان Matanyahu Engelman ، تقريره السنوي، وقدّم فيه انتقادات حادة، حول طريقة اتخاذ القرارات في المنظومة الأمنية، وتسليح الجيش. وقال إنجلمان في تقريره، إن "هناك خللاً في طرق عرض المعلومات الأمنية على رئيس الأركان، ولوزير الجيش وللكابينت، بشأن شراء مدافع جديدة". وأضاف أن شركة ألبرت Albert التي حصلت على المناقصة كانت الشركة الوحيدة، ولم يتم إعطاء أي فرصة للشركة الألمانية المنافسة في صناعة المدافع؛ وبحسب التقرير، أكّد المراقب أن التقارير التي قُدّمت لرئيس الأركان وللكابينت بشأن المدافع كانت مغلوطة وغير واضحة.[92]

تسلّم سلاح الجو الإسرائيلي في آب/ أغسطس 2020، أربع طائرات جديدة من طراز "الشبح" أف–35 أو F–35؛[93] إضافة إلى ثلاث طائرات من النوع نفسه تسلّمها في أيلول/ سبتمبر 2021، ليصبح مجموع ما تسلّمه من هذا الطراز 30 طائرة من أصل 50 طائرة من المتوقع تسلّمها سنة 2024.[94] كما وقّعت "إسرائيل"، في 2021/12/30، اتفاقاً مع الولايات المتحدة لشراء 12 طائرة هليكوبتر من طراز سي.إتش–53 كيه CH–53K من إنتاج شركة لوكهيد مارتن Lockheed Martin وطائرتين للتزود بالوقود من طراز كيه.سي–46 أو KC–46 من إنتاج بوينغ Boeing. وقدّرت وزارة الدفاع القيمة الإجمالية للصفقة بنحو 3.1 مليارات دولار، ومن المتوقع وصول الطائرات سنة 2026.[95]

أما صادرات الأسلحة الإسرائيلية فقد وصلت نحو 8.55 مليارات دولار في 2020، وكان معظمها إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وهو مؤشر على نمو صادرات الأسلحة مقارنة بسنة 2019 حيث بلغت 7.3 مليارات دولار. بينما بلغت قيمة صادرات الأسلحة لسنة 2021 ما مجموعه 11.3 مليار دولار، وهو الأعلى منذ إنشاء الكيان الإسرائيلي.[96]

ووفقاً لتقرير مراقبة تجارة الأسلحة الصادر عن معهد ستوكهولم لأبحاث السلام Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI)، مثّلت صادرات الأسلحة الإسرائيلية 3% من تجارة الأسلحة في العالم بين سنتي 2016–2020، وكانت أعلى بنسبة 59%، مقارنة بالسنوات بين 2011–2015، في حين مثّلت صادرات الأسلحة الإسرائيلية 2.4% من تجارة

الأسلحة في العالم بين سنتي 2017–2021، وكانت أقل بنسبة 5.6%،مما كانت عليه خلال الفترة 2012–2016.[97]

6. الموازنة العسكرية:

بسبب الأزمة السياسية الطويلة التي أدّت إلى إجراء أربعة انتخابات تشريعية في أقل من سنتين، لم يتم التصويت على أي موازنة في "إسرائيل" منذ سنة 2018. وفي كانون الأول/ ديسمبر 2020، تمّ حلّ الكنيست أيضاً بسبب عجز النواب عن الاتفاق على موازنة.

مع إقرار الكنيست الإسرائيلي الميزانية العامة لسنة 2022، فجر يوم الجمعة في 2021/11/5، نالت المؤسسة العسكرية دفعة مهمة خصوصاً أن موازنة الدفاع لسنة 2022 كانت وفق تطلعات المستوى العسكري؛ ما أعطى زخماً لخطط المؤسسة العسكرية وبرامجها في مواجهة ما تراه تحديات وجودية.

بلغت الميزانية العسكرية الإسرائيلية 20.929 مليار دولار (71.928 مليار شيكل) لسنة 2020 بناء على الصرف الحقيقي للميزانية (انظر جدول 5/15)، بينما تمّ تقدير الميزانية العسكرية لسنة 2021 بنحو 23.9 مليار دولار (77.3 مليار شيكل).[98]

ويظهر الجدول التالي النفقات العسكرية الإسرائيلية الفعلية حسب أرقام دائرة الإحصاء المركزية في الفترة 2015–2020:

جدول 5/15: النفقات العسكرية الإسرائيلية الفعلية 2015–2020 بالأسعار الجارية[99]

السنة	النفقات (بالمليون شيكل)	النفقات (بالمليون دولار)
2015	73,356	18,887
2016	76,912	20,026
2017	69,414	19,283
2018	72,547	20,169
2019	71,897	20,171
2020	71,928	20,929

النفقات العسكرية الإسرائيلية الفعلية 2015–2020 بالأسعار الجارية (بالمليون دولار)

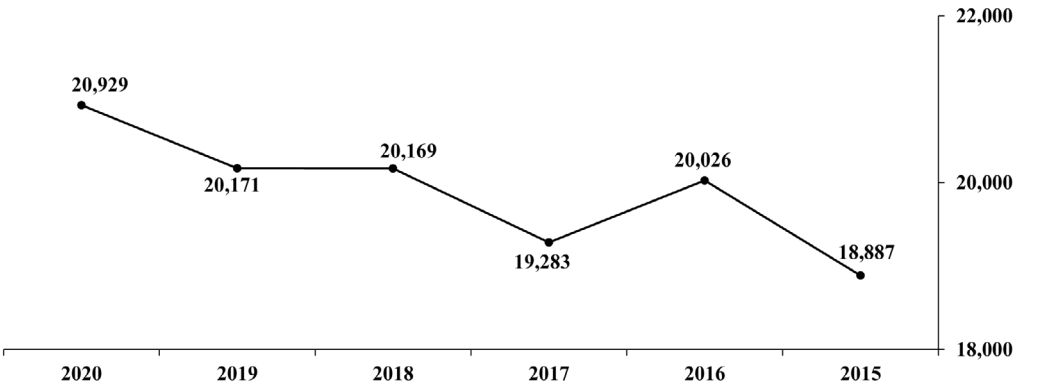

خامساً: الموقف الإسرائيلي من الوضع الفلسطيني الداخلي

على الرغم من توالي حكومتين إسرائيليتين على الحكم، في سنتي 2020 و2021، الأولى ذات أكثرية يمينية برئاسة بنيامين نتنياهو، والثانية منبثقة من تيارات يمينية و"وسطية" و"يسارية" برئاسة نفتالي بينيت، ما زالت مستمرة حتى كتابة هذه السطور؛ إلا أن سياسة الحكومتين تجاه الوضع الداخلي الفلسطيني لم تختلف، حيث استمر الضغط الإسرائيلي الهادف إلى ترسيخ الانقسام الفلسطيني، واستمرار حصار قطاع غزة، وتوثيق التنسيق الأمني، وإيجاد مسارات سياسية وإدارية في الضفة الغربية بديلة عن سيادة السلطة، والتحضير لفترة ما بعد محمود عباس وتهيئة الظروف لإيجاد خليفة له وفق المعايير الأمنية والسياسية الإسرائيلية. وقد شهدت سنة 2021 حرباً جديدة على قطاع غزة، قبيل انتهاء عهد حكومة نتنياهو، وعشية تولي بينيت رئاسة الحكومة.

مع تقدم ملف المصالحة الفلسطينية خلال سنة 2020؛ وإعلان الاتفاق على إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية والمجلس الوطني الفلسطيني، تُستهلّ بالانتخابات التشريعية في أيار/ مايو 2021؛ بدا واضحاً مدى التخوف الإسرائيلي من إمكانية فوز حركة حماس بهذه الانتخابات؛ خصوصاً مع تعدد استطلاعات الرأي الفلسطينية التي تدعم هذه الرؤية، والتي تتقاطع مع ما يمتلكه الجانب الإسرائيلي من تقديرات تؤكد إمكانية تحقق هذا المسار، وهو ما انعكس في سلسلة من التصريحات الإسرائيلية التي تحذّر من الوصول إلى هذا السيناريو، بالتزامن مع عمليات اعتقال وقمع وتهديدات مسّت العديد من مرشحي الفصائل الفلسطينية في الضفة الغربية، وكان النصيب الأكبر لمرشحي وكوادر حركة حماس؛ وهو ما يُعدُّ تدخّلاً واضحاً لترسيخ الانقسام وإفشال المسار الديموقراطي الفلسطيني.

وقد أكّد وزير الخارجية الإسرائيلي، في حكومة نتنياهو جابي أشكنازي، أن الانتخابات الفلسطينية "تبدو لنا هذه المرة كخطوة أكثر جدية من المحاولات السابقة"، ولكنه أبدى قلقه من تزايد قوة حماس في قطاع غزة.[100] ونقل موقع واللا الإلكتروني، في 2021/4/9، عن أشكنازي، زعمه خلال محادثة هاتفية مع نظيره الأمريكي، أنطوني بلينكن Antony Blinken، أن "إسرائيل" لا تضع عقبات أمام إجراء الانتخابات التشريعية، لكنه قال إن "إسرائيل" قلقة من أن الانقسام الداخلي في حركة فتح سيؤدي إلى إضعاف حزب عباس، ويمهد الطريق أمام فوز حماس.[101] وهذا الزعم كرره أيضاً طال كالمان Tal Kalman، رئيس الشعبة الاستراتيجية بالجيش الإسرائيلي.[102] وهدّد منسق أنشطة الحكومة الإسرائيلية كميل أبو ركن Kamil Abu–Rukun، بوقف العلاقات والتنسيق الأمني في حال فازت حماس بالانتخابات التشريعية.[103] وكشفت القناة 12 العبرية، في 2021/3/19، عن فحوى لقاء عُقد بين رئيس الشاباك الإسرائيلي نداف أرغمان ومحمود عباس؛ حيث حذّر أرغمان عباس من إشراك حماس في الانتخابات التشريعية، وبالتالي الخشية من سيطرتها على السلطة.[104]

وفي إطار التدخل الفعلي في إعاقة إجراء الانتخابات، اعتقلت "إسرائيل" واستدعت مرشحين عن الفصائل الفلسطينية، خصوصاً مرشحي حركة حماس في القدس[105] وباقي الضفة الغربية.[106] ومنعت عقد مؤتمرات صحفية للمرشحين في مدينة القدس.[107]

لم يكتفِ الجانب الإسرائيلي بتعطيل المسار الديموقراطي الفلسطيني من خلال الإجراءات والاعتقالات، وإنما اتبع مساراً متصاعداً، تمثل في تزايد وتيرة اقتحامات مستوطنيه للمسجد الأقصى، وتزايد وتيرة الاعتداءات والإجراءات الإسرائيلية؛ ما أدى إلى اندلاع معركة سيف القدس في أيار/ مايو 2021، واستتبع ذلك عدواناً إسرائيلياً على قطاع غزة، واستمرار الحصار الخانق للقطاع، في ظلِّ تعثر مباحثات تبادل الأسرى وفكِّ الحصار أو تخفيفه.

ما زال الاهتمام الإسرائيلي متجهاً نحو ضبط الأوضاع وتهدئتها في الضفة الغربية، خصوصاً مع تنامي عمليات المقاومة المسلحة وتصاعد الهبات الشعبية، وذلك من خلال العمل على ترسيخ التنسيق الأمني مع السلطة الفلسطينية وتكريس الانقسام، والدفع في اتجاه تهيئة الظروف لإيجاد شخصية فلسطينية تخلف محمود عباس، في حال غيابه، تكون متوافقة مع الشروط الإسرائيلية والأمريكية، ومتعاونة بدرجة "معقولة" في إدارة السلطة "الوظيفية" في الضفة.

ومع إعلان وزير الشؤون المدنية الفلسطينية حسين الشيخ، في 2020/11/17، عودة علاقة السلطة مع "إسرائيل"، والتي قُطعت قبل ستة أشهر من ذلك التاريخ.[108] استتبع هذا المسار سلسلة لقاءات بين قيادات فلسطينية وإسرائيلية، دُشنت بلقاءين بين وزير الأمن الإسرائيلي

بني جانتس ومحمود عباس، أحدهما تمّ في رام الله في آب/ أغسطس 2021، أما الآخر فكان في تل أبيب في 2021/12/8،[109] وأكد جانتس أن اللقاءات جاءت لتعزيز التنسيق الأمني و"لبحث قضايا أمنية وسياسية ومدنية واقتصادية"، وأن "إسرائيل" تسعى إلى اتخاذ إجراءات تعزز مالية السلطة وبلورة الأوضاع الأمنية والاقتصادية في الضفة الغربية وغزة،[110] وأكّد أنه "كلما كانت السلطة الفلسطينية أقوى كانت حماس أضعف".[111] كما كان هناك لقاءات متعددة من قبل شخصيات فلسطينية مع شخصيات إسرائيلية سياسية وأمنية رفيعة المستوى، أبرزها فلسطينياً، حسين الشيخ، ورئيس جهاز المخابرات الفلسطينية ماجد فرج.

وفي إطار التنسيق الأمني، كشف رئيس أركان الجيش الإسرائيلي أفيف كوخافي، أن أجهزة السلطة الفلسطينية تولت، بطلب من تل أبيب، شنّ حملة، في تشرين الثاني/ نوفمبر 2021، ضدّ المقاومين المسلحين في مخيم جنين و"عملت ضدّ الإرهابيين هناك" بدلاً من القوات الإسرائيلية. وقد نقل الطلب رئيس الشاباك الجديد رونين بار، الذي التقى عباس في مقره في رام الله، وحذره من أن خصومه في فتح ونشطاء حماس يتعاونون معاً للتمرد على سلطته.[112]

إن التخوف الإسرائيلي من إنهيار السلطة الفلسطينية، أو تراجع قبضتها الأمنية، والدخول في فوضى يستفيد منها بالضرورة القوى الرافضة لمسار التسوية العبثي وعلى رأسها حركة حماس، دفع بالجانب الإسرائيلي إلى القيام بإقراض السلطة نحو 155 مليون دولار.[113] كما طلب جانتس من واشنطن الضغط على الدول العربية والأوروبية لزيادة المساعدات المالية للسلطة الفلسطينية.[114] وقد قامت "إسرائيل" بإجراء رزمة تسهيلات للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، من ضمنها الموافقة على الآلاف من طلبات لمِّ الشمل للفلسطينيين غير المسجلين، التي تولى حسين الشيخ إدارتها.[115]

ما زال موضوع استخلاف الرئيس محمود عباس يشغل بال القيادة الإسرائيلية في السنوات الأخيرة؛ خصوصاً أن حالة عدم الوضوح بمن سيخلف عباس ما زالت هي السائدة، ربما جانب منها له علاقة بسياسة تهميش أو إقصاء المتنافسين، مما يعزّز مكانته في أوساط الجهات الفاعلة الدولية، ويجعلها غير راغبة في ممارسة الضغوط عليه بسبب القلق من أن يرحل دون أي خليفة.

من الممكن القول، إن اللقاءات، التي ازدادت في الأشهر الأخيرة، بين حسين الشيخ وماجد فرج، مع مسؤولين إسرائيليين، بالإضافة إلى انتخاب مرشح عباس في حركة فتح حسين الشيخ عضواً في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية خلفاً للراحل صائب عريقات، خلال انعقاد المجلس المركزي الفلسطيني في 6–2022/2/8،[116] مع ترجيح أن يشغل الشيخ أيضاً منصب أمانة سرّ اللجنة التنفيذية للمنظمة (الذي كان يشغله عريقات كذلك)، ما يعني أنه دخل سباق خلافة

أبو مازن بشكل عملي، ومن مسافة أقصر.[117] ولا شكَّ أن مدى تعاون المركَّب السياسي الأمني الفلسطيني مع الجانبين الإسرائيلي والأمريكي، يُعدُّ محدداً رئيسياً بالنسبة لهم في دعم الشخصية أو "التيار" الذي سيخلف عباس في المستقبل. وقد يكون حسين الشيخ أقرب إلى نَيْل الدعم الإسرائيلي الأمريكي، غير أن أمامه الكثير لتسويق نفسه فتحاوياً، وأمامه جهد أكبر لتسويق نفسه فلسطينياً.

خلاصة ما زال المجتمع الصهيوني يسير في اتجاهات أكثر تطرفاً دينياً وقومياً، وأصبحت التيارات اليمينية والدينية مهيمنة على نظام الحكم والسياسة في الكيان الإسرائيلي؛ مع تراجع وشبه اندثار لليسار الإسرائيلي. ويتجه المجتمع الصهيوني ونظام الحكم إلى مزيد من "قَوْننة" الهوية اليهودية الصهيونية للكيان الإسرائيلي، والقيام بمزيد من إجراءات تهويد القدس وباقي الضفة الغربية وتكثيف الاستيطان.

وقد عاش النظام السياسي الإسرائيلي حالة من الارتباك واللا استقرار وصعوبة الحسم في القرارات المهمة، نتيجة تعدُّد الانتخابات العامة (أربعة انتخابات في الفترة 2019–2021) وعدم قدرة الأحزاب الكبيرة على تشكيل حكومات مستقرة؛ مع وجود رغبة لدى قوى عديدة بإنهاء دور نتنياهو كرئيس للوزراء بعد أن قضى في الحكم أطول فترة منذ إنشاء الكيان؛ بالإضافة إلى التُّهم الموجهة إليه بالفساد.

وقد أدى ذلك إلى حالة من الاستقطاب السياسي بين معسكرَين؛ المناهضين لبنيامين نتنياهو، والمؤيدين له. وقد أفرزت هذه الحالة تحالفات وانشقاقات حزبية كبيرة. وحتى بعد تشكيل حكومة جديدة برئاسة نفتالي بينيت، فقد ظلّ حضور نتنياهو العامل الأساسي في تماسكها على الرغم من التباين السياسي، والأيديولوجي، والاقتصادي (من حيث التوجهات والسياسات) بين مركباتها المختلفة. وبالرغم من أن طبيعة هذا التشكيل قد تعرضها للسقوط في أي لحظة، خصوصاً إذا ما واجهت استحقاقات كبيرة؛ غير أنه على ما يبدو، فإن مصلحة الأطراف الحزبية المشاركة تصبُّ في استمرارها، خصوصاً في مواجهة نتنياهو كبديل محتمل عنها في حال سقوطها.

وشهد المشهد السياسي حدثاً سياسياً تاريخياً تمثل في انضمام قائمة عربية، وهي القائمة العربية الموحدة للائتلاف الحكومي، حيث تُعدّ القائمة الموحدة عاملاً مهماً في بقاء الحكومة، مثل كلّ مركَّباتها، بيد أنه هذه المرة الأولى في تاريخ النظام السياسي الإسرائيلي، تعتمد فيها حكومة إسرائيلية في بقائها على قائمة عربية. وعلى ما يبدو فإن القائمة الموحدة ستبقى لاعباً مركزياً في تشكيل الحكومة القادمة، ما دام نتنياهو باقياً في المشهد السياسي.

وتظهر الإحصاءات السكانية الإسرائيلية استقراراً عاماً في النمو السكاني. وبالرغم من التراجع المحدود في نسبة النمو السكاني في الوسط العربي الفلسطيني، فإنها ظلّت أعلى من مثيلتها في الوسط اليهودي. كما ظلّت معدلات الهجرة اليهودية إلى الكيان الإسرائيلي مستقرة مقارنة بالسنوات العشر السابقة. أما أعداد اليهود في العالم فتشير المصادر المتخصصة إلى زيادة لافتة، يرجع سببها الرئيسي إلى توسيع هذه المصادر لدائرة تعريف اليهودي بما في ذلك الذين لا يؤمنون باليهودية ديناً، وممن يكون أحد والديهم من اليهود.

يعيش الكيان الإسرائيلي حالة اقتصادية متقدمة على حساب الشعب الفلسطيني وأرضه وثرواته الطبيعية، ويستفيد من الدعم الأمريكي ومن النفوذ في العالم الغربي، كما يستفيد من غياب المخاطر الرسمية العربية، ومن التطبيع مع عدد من البلدان العربية. غير أن الاقتصاد الإسرائيلي عانى في سنتي 2020–2021 بشكل كبير من تداعيات انتشار جائحة كورونا، التي تسببت بأحد أسوأ التراجعات الاقتصادية منذ نشأة الكيان؛ لكن قدرته على التعافي والخروج من الأزمة كانت أسرع من كثير من البلدان التي عانت من الجائحة. وظلَّ دخل الفرد يقارب دخل الفرد في غربي أوروبا، ويتفوّق على معظم أمثاله في الشرق الأوسط.

وما زال الكيان الإسرائيلي يتمتع بتفوق عسكري نوعي مقارنة بدول المنطقة، بالإضافة إلى مخزونه الكبير من الأسلحة غير التقليدية. وتُعدُّ ميزانيته العسكرية ضمن الأعلى في العالم مقارنة بعدد السكان، كما تُعدُّ "إسرائيل" أحد أكبر مصدّري السلاح في العالم. ومع ذلك، فقد تمكّن الأداء المتميز للمقاومة في معركة سيف القدس من إرباك البيئة العسكرية والأمنية الإسرائيلية، وأجبرها على القيام بمراجعات لخططها وإجراءاتها التي لم تُفلح في وقف تصاعد العمل المقاوم، خصوصاً في قطاع غزة.

في المقابل، فإن الكيان الإسرائيلي ما زال يعاني من مخاطر تصاعد قوة المقاومة في الداخل الفلسطيني، ومن رفض شعبي عربي وإسلامي له وداعم للمقاومة، ومن حالة اللا استقرار في البيئة الاستراتيجية المحيطة به، والتي قد تفتح المجال مستقبلاً لمزيد من العداء للكيان ومن العمل المقاوم، ومن تراجع نوعية القيادات الإسرائيلية، وتراجع إرادة القتال لدى الجندي الإسرائيلي، بالإضافة إلى تناقضات المجتمع الصهيوني الداخلية، وهو ما يُبقي هذا الكيان في وضع غير مستقر.

الهوامش

[1] انظر نتائج الانتخابات في موقع لجنة الانتخابات المركزية، في: https://www.bechirot.gov.il (باللغة العبرية)؛ وانظر أيضاً:

Elections for the Knesset, site of The Knesset,

https://main.knesset.gov.il/EN/mk/Pages/Elections.aspx

[2] نتنياهو: غانتس مستمر في خداع الجمهور، بدون القائمة المشتركة ليس لديه حكومة، صحيفة **يديعوت أحرونوت**، 2020/11/2، انظر: https://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-5676268,00.html (باللغة العبرية)

[3] Thriving in a Crisis, Netanyahu Urges Israelis to Wage 'War on Invisible Enemy,' The Times of Israel, 14/3/2020, https://www.timesofisrael.com/looking-indispensable-netanyahu-urges-israelis-to-wage-war-on-invisible-enemy/

[4] يهوناتان ليس، من المتوقع أن يدعم جانتس قانون يتيح لنتنياهو البقاء في الحكومة رغم لائحة الاتهام، صحيفة **هآرتس**، 2020/3/29، ص 1 و3. (باللغة العبرية)

[5] جاك خوري ويهوناتان ليس، أعضاء القائمة العربية الموحدة تغيبوا عن التصويت: "نحن تيار مستقل"، **هآرتس**، 2020/12/3، ص 3. (باللغة العبرية)

[6] نوعا لنداو، نتنياهو: لم أخبر جانتس واشكنازي عن الاتفاق مع الإمارات خوفاً أن يسربا الأمر لمقربيهم، **هآرتس**، 2020/8/17، انظر: https://www.haaretz.co.il/news/politics/.premium-1.9078289 (باللغة العبرية)

[7] وحدة الدراسات السياسية، السلوك الانتخابي العربي في انتخابات الكنيست الرابعة والعشرين وانعكاساته على وضع العرب داخل إسرائيل، سلسلة تقدير موقف، موقع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021/4/5، انظر: https://www.dohainstitute.org/ar/Lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/Arab-Israeli-Voting-Patterns-and-their-Ramifications-in-the-24th-Knesset-Elections.pdf؛ ووحدة السياسات، قراءة في نتائج انتخابات الكنيست الرابعة والعشرين (آذار 2020) في المجتمع الفلسطيني في إسرائيل، تقدير موقف، موقع المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية (مدى الكرمل)، 2021/4/2، انظر: https://mada-research.org/wp-content/uploads/2021/04/PositionPaperMarch2021.pdf

[8] Elections for the Knesset, The Knesset, https://main.knesset.gov.il/EN/mk/Pages/Elections.aspx

[9] انظر نتائج الانتخابات في: موقع لجنة الانتخابات المركزية، في: https://www.bechirot.gov.il (باللغة العبرية).

[10] نتنياهو وغانتس في طريقهم للمصالحة؟ جدعون ساعر يحطم بنيت في الاستطلاعات الإسرائيلية، موقع i24NEWS، 2020/12/11، انظر: https://www.i24news.tv/ar

[11] مهند مصطفى (محرر)، "الفلسطينيون في إسرائيل: مقاربات سياسية واجتماعية بين جائحة كورونا والانتفاضة الراهنة،" مؤتمر مدى الكرمل السنوي 2021، مدى الكرمل، 2021، ص 11، انظر: https://mada-research.org/wp-content/uploads/2021/07/Madas-annual-con.-booklet-web.pdf

[12] المرجع نفسه، ص 11.

[13] المرجع نفسه.

[14] المرجع نفسه، ص 11-12.

[15] المرجع نفسه، ص 19.

[16] المرجع نفسه.

[17] المرجع نفسه، ص 20.

[18] أهرون رابينوفيتس، حاخامات الصهيونية الدينية: افعلوا أي شيء لكي لا تُقام حكومة، **هآرتس**، 2021/6/7، ص 3. (باللغة العبرية)

[19] ميخائيل هاوزر كوف، بينيت لن يكون ملزماً باتفاقيات لبيد مع القوائم الأخرى، **هآرتس**، 2021/6/8، ص 4. (باللغة العبرية)

[20] "الفلسطينيون في إسرائيل: الحقل السياسي الفلسطيني: تحولات في القيادة ودور الأحزاب بين التمثيل والتنظيم،" مؤتمر مدى الكرمل السنوي 2020، مدى الكرمل، 2020، ص 133–134، انظر: https://mada-research.org/wp-content/uploads/2020/10/Pal-in-Isr-Con-2020-BOOK.pdf؛ وانظر موقع لجنة الانتخابات المركزية لانتخابات سنة 2015، في: https://www.votes20.gov.il/nationalresults (باللغة العبرية)؛ وانظر أيضاً:

Elections for 20th Knesset (17 March 2015), The Knesset, https://main.knesset.gov.il/en/About/History/Pages/KnessetHistory.aspx?kns=20

[21] "Peace to Prosperity: A Vision to Improve the Lives of the Palestinian and Israeli People," site of the White House, January 2020, p. 13, https://trumpwhitehouse.archives.gov/wp-content/uploads/2020/01/Peace-to-Prosperity-0120.pdf

[22] باسل رزق الله، المشترك الفلسطيني في برامج الأحزاب الصهيونية، تقدير موقف، مدى الكرمل، شباط/ فبراير 2020.

[23] مصادر سياسية مطلعة: حجر العثرة هو إصرار الجنوبيّة على نهج المقايضة وعدم الالتزام ببرنامج سياسيّ موحد، صحيفة **الاتحاد**، فلسطين، 2021/1/25، انظر: https://alittihad44.com

[24] الجبهة: لن نسمح بإقامة فرع لليكود في القائمة المشتركة، **الاتحاد**، فلسطين، 2021/1/26، ص 1.

[25] Elections for 24th Knesset (23 March 2021), The Knesset, https://main.knesset.gov.il/en/About/History/Pages/KnessetHistory.aspx?kns=24

[26] Elections for 23rd Knesset (2 March 2020), The Knesset, https://main.knesset.gov.il/en/About/History/Pages/KnessetHistory.aspx?kns=23

[27] الجدول من تحليل الكاتب بالاعتماد على نتائج الانتخابات المأخوذة من لجنة الانتخابات المركزية وتعديلها بحيث تشمل المحتمع العربي فقط.

[28] وحدة الدراسات السياسية، السلوك الانتخابي العربي في انتخابات الكنيست الرابعة والعشرين وانعكاساته على وضع العرب داخل إسرائيل، سلسلة تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021/4/5.

[29] حزب الصهيونيّة الدينيّة ("هَتْسِيونوت هَدَتيت") برئاسة بِتْسَلْئيل سْموطْريتْش.

[30] اتّفاق ائتلافيّ لتشكيل حكومة وحدة، الاتّفاقيّة موقّعة بين كتلة "يوجَد مستقبل" وكتلة القائمة العربيّة الموحّدة، موقع الكنيست، 2021/6/2، انظر: https://m.knesset.gov.il/mk/government/Documents/CA36-Raam.pdf (باللغة العبرية)

[31] تم اعتماد سعر صرف الدولار مقابل الشيكل الإسرائيلي وفق معطيات بنك "إسرائيل" المركزي في 2021/6/10، الذي حدد سعر الصرف بـ 3.244.

[32] تشير الإحصائيات الإسرائيلية الرسمية إلى أن عدد المواطنين العرب في شطرَي القدس (شرقيها وغربيها) بلغ في نهاية سنة 2020 نحو 366.8 ألفاً، وبناء على الزيادة السكانية السنوية في الوسط العربي التي تبلغ 2.2% فإن عددهم يبلغ في نهاية سنة 2021 نحو 375 ألفاً؛ فإذا ما حذفنا نحو خمسة آلاف يقيمون غربي القدس، فيتبقى نحو 370 ألفاً يقيمون شرقي القدس. انظر: CBS, *Statistical Abstract of Israel 2021*, no. 72, table 2.14, https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2021/2.shnatonpopulation/st02_14.pdf

[33] See Selected Data on the Occasion of Jerusalem Day (2018-2020), CBS, 6/5/2021, https://www.cbs.gov.il/he/mediarelease/DocLib/2021/155/11_21_155e.pdf

[34] See CBS, https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2022/yarhon0222/b1.pdf

[35] The Times of Israel, 5/9/2021.

[36] انظر: الجزيرة.نت، 2021/1/13.

[37] **الشرق الأوسط**، 2021/11/10.

[38] انظر: مؤشر العنصرية والتحريض 2021، موقع المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي، 2022/1/17، في: https://7amleh.org/2022/01/17/mushr-alansryh-walthrydh-2021-tdhaaf-alansryh-walthrydh-dhd-alflstynyyn-walarb-khlal-alaam؛ ومؤشر العنصرية والتحريض 2020، المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي، 2021/3/8، في: https://7amleh.org/2021/03/08/mushr-alansryh-walthrydh-2020-azdyad-alansryh-walthrydh-dhd-alflstynyyn-walarb-khlal-aljaehh

[39] See Media Release, Immigration to Israel 2020, CBS, https://www.cbs.gov.il/he/mediarelease/DocLib/2021/303/21_21_303b.pdf

[40] For 1990–1996, see CBS, http://www1.cbs.gov.il/hodaot2013n/21_13_050t1.pdf

As for 1996–2021, see CBS, https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2022/yarhon0222/e2.pdf

[41] CBS, *Statistical Abstract of Israel 2021*, no. 72, table 2.61, https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2021/2.shnatonpopulation/st02_61.pdf

[42] *The Jerusalem Post*, 16/8/2018, https://www.jpost.com/Israel-News/Israelis-emigrating-Lowest-number-in-nearly-three-decades-565015

[43] **الأيام**، رام الله، 2018/6/5، انظر:
https://www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=12b2a9cay313698762Y12b2a9ca

[44] CBS, *Statistical Abstract of Israel 2021*, no. 72, table 2.14.

[45] See Vital Statistics: Jewish Population of the World (1882-Present), Jewish Virtual Library, https://www.jewishvirtuallibrary.org/jewish-population-of-the-world; Jewish Population Rises to 15.2 million Worldwide, site of The Jewish Agency For Israel, 5/9/2021, https://www.jewishagency.org/jewish-population-5782/; Jewish Americans in 2020, site of Pew Research Center, 11/5/2021, https://www.pewforum.org/2021/05/11/jewish-americans-in-2020/; and Debate Over the Number of American Jews (2021), Jewish Virtual Library, https://www.jewishvirtuallibrary.org/debate-over-how-many-american-jews

[46] See Vital Statistics: Jewish Population of the World (1882-Present), Jewish Virtual Library.

[47] Jewish Population Rises to 15.2 million Worldwide, The Jewish Agency For Israel, 5/9/2021.

[48] Site of worldometers, https://www.worldometers.info/coronavirus/country/israel

[49] See Israel has spent $9.3b fighting COVID, $1.4b of it on vaccines – TV, The Times of Israel, 30/12/2021, https://www.timesofisrael.com/israel-spent-9-3b-fighting-covid-so-far-1-4b-on-vaccines-tv/; and Bank of Israel, "Annual Report 2020," March 2021, https://www.boi.org.il/en/NewsAndPublications/RegularPublications/Research%20Department%20Publications/BankIsraelAnnualReport/Annual%20Report%202020/annual%20full.pdf

وانظر أيضاً: انكماش الاقتصاد الإسرائيلي بنسبة 3% و"بطالة الكورونا" 22.6%!، المشهد الاقتصادي، موقع مدار، 2020/10/5؛ وفيروس كورونا: إسرائيل تعيد فرض الإغلاق الشامل لاحتواء زيادة الإصابات بكوفيد 19، بي بي سي، 2020/9/14، في: https://www.bbc.com/arabic/middleeast-54142757؛ والاقتصاد الإسرائيلي خلال عام كورونا... خروج بأقل الخسائر، سبوتنيك عربي، 2021/7/9.

[50] الجزيرة.نت، 2021/5/21.

[51] See CBS, https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2022/yarhon0222/f1.pdf

[52] See Ibid.

[53] تقرير الفقر البديل: 27% من مواطني البلاد تحت خط الفقر، **الاتحاد**، فلسطين، 2021/12/21؛ وانظر: Alternative Poverty Report 2021, site of Latet, 2021, https://www.latet.org.il/upload/files/1644325295620269af1f247888006.pdf

[54] Publication of the National Insurance's Poverty and Social Gaps Report, site of National Insurance, 29/12/2021, https://www.btl.gov.il/English%20Homepage/About/News/Pages/PovertyReport.aspx

[55] Israel: A Social Report 2021 – Corona: Epidemic of Inequality, site of Adva Center, 21/3/2021, https://adva.org/en/socialreport2021/

[56] See CBS, https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2021/25.shnatongeneralgovernmentsector/st25_04.pdf

[57] See Ibid.

[58] See CBS, https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2021/25.shnatongeneralgovernmentsector/st25_03.pdf

[59] See Ministry of Finance of Israel, Government Revenue and Expenditures, https://www.gov.il/BlobFolder/dynamiccollectorresultitem/2019_mh-eng/en/budget-execution_budget-execution-estimate_2019_mh.xlsx

https://www.gov.il/BlobFolder/dynamiccollectorresultitem/2020-mh-eng/en/budget-execution_budget-execution-estimate_2020_mh.xlsx

https://www.gov.il/BlobFolder/dynamiccollectorresultitem/2021-mh-eng/en/budget-execution_budget-execution-estimate_BudgetExecutionEstimate_GovRevenue_2021.xlsx

[60] CBS, https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2020/25.shnatongeneralgovernmentsector/st25_03x.pdf; https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2020/25.shnatongeneralgovernmentsector/st25_04x.pdf; https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2021/25.shnatongeneralgovernmentsector/st25_03.pdf; https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2021/25.shnatongeneralgovernmentsector/st25_04.pdf

[61] See CBS, https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2021/yarhon0121/h8.pdf
https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2021/yarhon0121/h9.pdf
https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2022/yarhon0222/h8.pdf
https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2022/yarhon0222/h9.pdf

[62] See CBS, https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2022/yarhon0222/h8.pdf

[63] See Israel's Trade Balance of Manufacturing Exports and Imports by Technological Intensity, 2020, CBS, 30/8/2021, https://www.cbs.gov.il/he/mediarelease/DocLib/2021/296/16_21_296e.pdf

[64] See CBS, https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2022/yarhon0222/h5.pdf
https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2021/yarhon1221/h5.pdf

[65] See CBS, https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2022/yarhon0222/h3.pdf
https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2021/yarhon1221/h3.pdf

[66] Jeremy M. Sharp, "U.S. Foreign Aid to Israel," site of Congressional Research Services (CRS), 18/2/2022, https://sgp.fas.org/crs/mideast/RL33222.pdf

تجدر الملاحظة إلى أن موقع Jewish Virtual Library ذكر أن المساعدة الأمريكية المقدمة إلى "إسرائيل" بلغت 148.13 مليار دولار خلال الفترة 1949–2020. انظر:

US Foreign Aid to Israel: Total Aid (1949-present), Jewish Virtual Library, https://www.jewishvirtuallibrary.org/total-u-s-foreign-aid-to-israel-1949-present (seen 2/3/2022)

[67] بالنسبة للسنوات 1949–2019، انظر: محسن محمد صالح (محرر)، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2018–2019** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2020)، ص 256–257. أما بالنسبة لسنتي 2020–2021، انظر:

Jeremy M. Sharp, "U.S. Foreign Aid to Israel," CRS, 18/2/2022.

[68] تعرف على قائد فرقة غزة الجديد – العميد نمرود ألوني، وكالة سما، 2020/8/3؛ وانظر:

The Times of Israel, 3/8/2020, https://www.timesofisrael.com/after-rocket-attack-israel-said-to-hit-hamas-targets-in-gaza,

[69] *Haaretz*, 2/10/2020, https://www.haaretz.com/israel-news/.premium-new-idf-operations-chief-learns-from-gaza-lebanon-and-the-coronavirus-1.9204167

[70] The Times of Israel, 27/9/2021, https://www.timesofisrael.com/tomer-bar-picked-as-next-head-of-the-israeli-air-force

تمّ استبدال إسم "مديرية تصميم القوة" باسم قسم التخطيط في شباط/ فبراير 2020، وفق خطة تنوفا (زخم)، وتمّ تكليف قسم تصميم القوة بالإشراف على تطوير تقنيات قتالية وأسلحة جديدة، وتحديداً في التكتيكات والتقنيات التي تتطلب التعاون بين القوات المسلحة في مختلف فروع الجيش الإسرائيلي، انظر:

The Times of Israel, 25/2/2020, https://www.timesofisrael.com/ex-fighter-pilot-tapped-to-lead-fight-against-iran-with-new-general-staff-role

[71] Site of Arutz Sheva 7 (Israel National News), 13/10/2021, https://www.israelnationalnews.com/news/314952

[72] Israel Military Strength 2021, site of Globalfirepower.com, https://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.php?country_id=israel

[73] A Third of Deaths in the Israeli Army in 2020 Were by Suicide, *Haaretz*, 4/1/2021, https://www.haaretz.com/israel-news/.premium-a-third-of-deaths-in-the-israeli-army-in-2020-were-by-suicide-1.9422723

[74] *The Jerusalem Post*, 11/1/2022, https://www.jpost.com/israel-news/article-692212

[75] مكانة الجيش تتآكل.. تحديات جديدة أمام الجيش الإسرائيلي بخصوص التجنيد، موقع عكا للشؤون الإسرائيلية، 2020/8/1، انظر: https://akka.ps/post/18814

[76] Israeli Democracy Index 2021: Trust, The Israel Democracy Institute, 6/1/2022, https://en.idi.org.il/articles/37858; and The Times of Israel, 6/1/2022, https://www.timesofisrael.com/public-losing-faith-in-idf-but-trusts-it-more-than-any-other-institution-poll

[77] Site of Israel Ministry of Foreign Affairs, 9/9/2021, https://mfa.gov.il/MFA/PressRoom/2021/Pages/FM-Lapid-and-Russian-FM-Lavrov-hold-joint-press-conference-in-Moscow-9-September-2021.aspx

[78] The Times of Israel, 28/12/2021, https://www.timesofisrael.com/in-2022-idf-focused-on-curbing-iran-in-syria-preparing-strike-on-its-nuke-program; and Israel Hayom, 29/12/2021, https://www.israelhayom.com/2021/12/29/idf-concerned-by-limited-freedom-of-operations-in-lebanon

[79] **العربي الجديد**، 2021/11/23؛ وانظر: موقع قناة فلسطين اليوم، 2020/9/27، انظر: www.paltodaytv.com

[80] **العربي الجديد**، 2021/11/23.

[81] INSS Presents H. E. President Isaac Herzog with "Strategic Challenges Facing Israel, and Policy Recommendations, site of The Institute for National Security Studies (INSS), 28/7/2021, https://www.inss.org.il/strategic-challenges-facing-israel

[82] Ibid.

[83] See Yaakov Katz, The IDF is losing the public's trust and this will be Kohavi's legacy, *The Jerusalem Post*, 14/1/2022, https://www.jpost.com/opinion/article-692472

[84] **القدس**، 2021/11/16، انظر: https://alquds.com/2021/11/16/69975

[85] الجزيرة.نت، 2022/1/2.

[86] وكالة سما، 2021/12/15؛ وانظر:

IDF Wraps Up Combat Drill, site of TV7 Israel News, 17/12/2021, https://www.tv7israelnews.com/idf-wraps-up-combat-drill

[87] رأي اليوم، 2021/11/24.

[88] الجيش الإسرائيلي ينهي مناورة عسكرية بالذخيرة الحية في مرتفعات الجولان والحدود اللبنانية، i24News، 2021/4/18.

[89] **الشرق الأوسط**، 2021/3/3.

[90] **القدس**، 2021/4/12.

[91] The Times of Israel, 21/4/2021.

[92] موقع عكا للشؤون الإسرائيلية، 2020/8/3، انظر: https://akka.ps/post/18851

[93] صور: سلاح الجو الإسرائيلي يستلم 4 طائرات من طراز "الشبح" F-35، وكالة سما، 2020/8/1.

[94] Site of Xinhua, 27/9/2021, http://www.news.cn/english/2021-09/27/c_1310211209.htm

[95] *The Jerusalem Post*, 1/1/2022, https://www.jpost.com/breaking-news/article-690271

[96] انظر: **القدس**، 2022/4/12؛ وانظر:

The Times of Israel, 1/6/2021, https://www.timesofisrael.com/israels-military-exports-hit-8-3-billion-in-2020-second-highest-ever-total

[97] Trends in International Arms Transfers, 2020, SIPRI Fact Sheet, site of site of Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), March 2021, https://sipri.org/sites/default/files/2021-03/fs_2103_at_2020_v2.pdf; and Trends in International Arms Transfers, 2021, SIPRI Fact Sheet, SIPRI, March 2022, https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/fs_2203_at_2021.pdf

[98] See Joint Committee on the Defense Budget approves components of defense budget for the years 2021–2022, The Knesset, 28/10/2021, https://m.knesset.gov.il/en/news/pressreleases/pages/press281021w.aspx

وانظر أيضاً: حكومة بنيت تنجح في عبور اختبارها الأول، **الشرق الأوسط**، 2021/11/5.

[99] See CBS, Statistical Abstract of Israel nos. 68–72, 2017–2021, http://www.cbs.gov.il/reader/shnatonenew_site.htm

[100] عرب 48، 2021/3/2.

[101] عرب 48، 2021/4/9.

[102] عربي 21، 2021/3/27.

[103] **القدس**، 2021/4/1.

[104] المركز الفلسطيني للإعلام، 2021/3/19.

[105] **الشرق الأوسط**، 2021/4/7.

[106] الجزيرة.نت، 2021/4/13.

[107] **الأيام**، رام الله، 2021/4/19.

[108] تايمز أوف إسرائيل، 2020/11/19.

[109] فرانس 24، 2021/12/29.

[110] موقع قناة الميادين، 2021/8/30؛ وانظر:

The Times of Israel, 30/8/2021, https://www.timesofisrael.com/pms-office-downplays-gantz-abbas-meeting-says-there-wont-be-peace-talks

[111] الجزيرة.نت، 2021/9/1.

[112] **الشرق الاوسط**، 2022/1/2؛ وانظر:

The Times of Israel, 1/1/2022, https://www.timesofisrael.com/idf-planned-major-raid-on-jenin-but-called-it-off-after-pa-forces-acted-report

[113] وكالة الأناضول، 2021/8/30؛ وانظر:

The Times of Israel, 30/8/2021, https://www.timesofisrael.com/israel-agrees-to-send-nis-500-million-to-pa-bypassing-terror-stipend-freeze

[114] موقع قناة روسيا اليوم، 2021/11/15؛ وانظر:

Haaretz, 15/11/2021, https://www.haaretz.com/israel-news/.premium-israel-asked-u-s-to-pressure-european-arab-countries-to-increase-aid-to-pa-1.10385995

[115] **الشرق الاوسط**، 2021/11/1

[116] وكالة وفا، 2022/2/7.

[117] **العربي الجديد**، 2022/1/24.

The Palestine Strategic Report 2020–2021

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2020–2021

هذا التقرير

يسر مركز الزيتونة أن يقدم للقارئ الكريم التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنتي 2020–2021 الذي يصدر للمرة الثانية عشر على التوالي. وهو تقرير يستعرض بشكل علمي وموضوعي وشامل تطورات القضية الفلسطينية، في مختلف جوانبها، ويحاول تقديم آخر المعلومات والإحصاءات المحدّثة الدقيقة حتى نهاية سنة 2021، في إطار قراءة تحليلية واستشراف مستقبلي.

شارك في إعداد هذا التقرير خمسة عشر من الأساتذة والباحثين المتخصصين، وهو يعالج في ثمانية فصول الوضع الفلسطيني الداخلي، والمؤشرات السكانية والاقتصادية الفلسطينية، ويسلط الضوء على أوضاع القدس والمقدسات، ومسارات الاستيطان وعدوان والمقاومة والتسوية السلمية، ويدرس المشهد الإسرائيلي سياسياً وسكانياً واقتصادياً وعسكرياً، كما يناقش العلاقات الفلسطينية العربية والإسلامية والدولية.

لقد أخذ هذا التقرير موقعه المتميز كمرجع أساسي من مراجع الدراسات الفلسطينية، لا غنى عنه لكل المهتمين بالشأن الفلسطيني. ويأمل مركز الزيتونة أن يكون هذا التقرير إضافة نوعية جادة في ميدان الدراسات الفلسطينية.

أ. د. محسن محمد صالح

ISBN 978-614-494-024-2

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations
ص.ب: 14-5034 بيروت – لبنان
تلفون: 644 803 1 961+ | تلفاكس: 643 803 1 961+
info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net